

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية عليّة أدبيّة
تصدر في بافا — ستعا عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحسام
الحسيني
فهمي

AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCAT

Jaffa Palestine

الجزء ٨ | تشرين اول ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا

بعض وكلاء المجلة

في دمشق : داود صديقي افندي المارديني صاحب مكتبة الاعتماد
في حلب : جورجى افندي سنداس صاحب المكتبة السورية
في اللاذقية : الاستاذ حنا افندي مدني بمدرسة الامير كان
في حمص : عبد السلام افندي السباعي بمحصى صندوق البريد ٤٩
في دوما : مخايل افندي خير
في عين فيت وما جاورها : محمد افندي الحسين
في بطرام الكورة لبنان : نقولا افندي الخوري مخايل مالك
في زحلة : يوسف افندي سابا
في قضاء البترون وما جاورها : الاستاذ رشيد افندي الطرابلسي
البصرة وما جاورها من البلاد العراقية : حسين حسن افندي عبد الصمد
في بغداد : محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات العربية
الوكيل العام المتجول - صالح افندي الحسيني

الى مشتركي مجلة الحقوق الكرام

قد اعتمدت ادارة هذه المجلة الافاضل صالح افندي الحسيني ، و ابراهيم افندي الخطيب ، وكامل افندي الجزايري ، وكلاء متجولين عنها في تحصيل بدلات الاشتراك في مصر والعراق وفلسطين وسوريا فترجو من مشتركينا الكرام اعتماد كل منهم وتسهيل مهمتهم ولهم منا مزيد الشكر

ادارة مجلة الحقوق

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية
تصدر في بافا — ستعا عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشامى
فهمى الحسينى

AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCAT

Jaffa Palestine

الجزء ٨ | تشرين اول ١٩٢٦ | السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا

السنة

٣

الحقوق

مجلة قضاية شرعية شرعية على يد اديبة

الجزء

٨

تشرين اول ١٩٢٦ — المصادف ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٤٥

المواضع من الحقوقية

مقايسة

بين المادة الاربعين من قانون الجزاء العثماني

وقانون الاحداث الذي اصدرته حكومة فلسطين

قد قسم واضع القانون العثماني ايام الحياة البشرية في المادة الاربعين الى اربعة ادوار:

- ١— من اول يوم في الحياة الى اليوم الأخير من السنة الثالثة عشرة من العمر
- ٢— من اول يوم من السنة الرابعة عشرة الى آخر يوم من السنة الخامسة عشرة
- ٣— من اول يوم من السنة السادسة عشرة الى آخر يوم من السنة الثامنة عشرة
- ٤— من اول يوم من السنة التاسعة عشرة فما فوق .

اما واضع القانون الفلسطيني فقد قسمها الى ثلاثة ادوار فقط

١- من اول يوم في الحياة الى آخر يوم من السنة التاسعة

٢- من اول يوم من العاشرة الى آخر يوم الثامنة عشرة

٣- من اول يوم من التاسعة عشرة فما فوق

ففي القانون العثماني يعد من لم يكن حين ارتكاب الجريمة قد اتم الثالثة عشرة من عمره فاقداً للتمييز ولا يسأل عما ارتكبه من الجرائم غير انه يسلم بحكم محكمة الجنحة الى ابويه او الى وليه او وصية على ان يؤخذ منهم سند تعهد، او يرسل لأجل التربية الى دار الاصلاح ويوقف بها مدة لا تتجاوز بلوغه سن الرشد على الكثير واذا ارتكب الاولاد الذين سلموا بموجب سند تعهد الى ابويهم واوليائهم او وصيائهم إحدى الجرائم قبل ان يتعوا الخامسة عشرة من سنهم وكان ذلك ناشئاً عن تسامح من سلموا اليهم في المراقبة والنظارة أخذ من المأمورين برعايتهم غرامة من ذهبية واحدة الى مائة ذهبية مع معاقبة مرتكب الجريمة الحدث نفسه بالعقاب المقرر لجريمته في الفقرة الثانية اذا كانت قد بلغت الرابعة عشرة من عمره

اما قانون الاحداث الفلسطيني فكما انه يعد من لم يتم السنة التاسعة من عمره غير مميز وغير مسئول عن شيء ما فلا يرى لزوماً لتسليم من كان في هذه السن وارتكب جرماً الى ابويه او الى وليه او وصية او وضعه في دار الاصلاح واليك نص المادة الأولى من هذا القانون «سن المحاكمة ١- لا يجوز معاقبة أى متهم لم يبلغ من العمر تسع سنوات كاملة»

اما الدور الثاني، فيما انت واضع القانون العثماني قد عده من ادوار الحياة التي لم يتم فيها الادراك والتمييز فقد رأى ان يؤخذ من كان في هذه السن وارتكب جرماً بنسبة ما ظهر فيه من الادراك فيعرض عليه العقوبات الآتية :

اذا كانت الجريمة من الجبايات المستلزمة احدي عقوبات الاعدام والاشغال

الشاقة المؤبدة أو السجن في القلعة مؤبداً والنفي وبدأ فيحبس اصلاً لنفسه من خمس سنوات الى عشر . واذا كانت من الجرائم المستلزمة احدى عقوبات الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن في القلعة مؤقتاً أو النفي مؤقتاً فيحبس ايضاً اصلاً لنفسه من ربع مدة العقوبة المقررة لحريته الى ثلثها على الكثير ويجوز في هاتين الصورتين وضعه ايضاً تحت مراقبة الضابطة من خمس سنوات الى سبع . واذا كانت العقوبة المقررة لحريته الاسقاط من الحقوق المدنية فيحبس ايضاً اصلاً لنفسه من ستة اشهر الى ثلاث سنوات . واذا كانت حريته تستلزم عقوبة دون العقوبات المذكورة فيحبس ايضاً اصلاً لنفسه مدة معينة لا تتجاوز ثلث مدة تلك العقوبة . واذا كانت تستلزم الغرامة فيحط عنه نصفها . ويتبدل هذا الدور في قانون الاحداث من اول يوم في السنة العاشرة وينتهي في آخر يوم من السنة الثامنة عشر كما سفي القانون العثاني . وقد قسم هذا الدور الى قسمين فيبتدئ القسم الأول من اول يوم من السنة العاشرة وينتهي في آخر يوم من السنة الثالثة عشر .

وفي هذا القسم قد رأى واضع القانون لعدم بلوغ المرء سن الادراك التي يحق له مواخذته بما يأتي من الافعال والحركات الا يحكم عليه بالعقوبات الشديدة وهي عقوبة الاعدام ، الاشغال الشاقة ، الحبس او الغرامة وقد ورد ذلك في قانون الاحداث على ما يأتي : (لا يحكم بعقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة او الحبس او بدفع غرامة على من لم يبلغ عمره ثلاثة عشرة سنة كاملة) .

اما القسم الثاني فهو من اول يوم من الرابعة عشر الى آخر يوم من الثامنة عشرة فقد خصص له من العقوبة ما يأتي : (اذا كان لكل شخص الثالثة عشرة من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة وجب ان يستبدل عقوبة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على سبع سنوات . غير انه قد نص على ان للمحكمة ان تحكم بدلاً من العقوبة المقررة على من لم يتم السنة السادسة عشرة من عمره بما يأتي :

١ - بجلده على حدة اذا كان المجرم ولدًا

٢ - او بتسليمه الى والديه او وصيه اذا التزموا امام المحكمة كتابة بملاحظة حسن سلوكه في المستقبل وهذا الالتزام يجب ان يقدمه الوالدان او الوصي بحضورهم امام المحكمة اثناء محاكمة المجرم ، او بحضورهم امام قاضي صلح طبقاً لحكم المحكمة . وهذا الالتزام شبيه بالالتزام الذي فرضه القانون العثماني على من لم يتموا الثالثة عشرة كإسماعيليين من بعض الوجوه الا انه يختلف عنه بكون القانون العثماني اي انه لم يقيد بانه تسب على الالتزام من العقاب نوع من انواع الجنابات فضلاً عن انه قد وضع لمن لم يتموا الثالثة عشرة وهي السن التي لا يعد فيها الحدث مسئولاً عما يأتي من فعل بخلاف قانون الاحداث فقد جعل الالتزام في الدور الثاني اي الدور الذي يعده فيه الشارع الحدث غير مدرك تمام الادراك فقط وعدا عن ذلك فقد جعل للملتزم في كل نوع من الجرائم نوع من العقاب فيما لو تساهل في العناية فيمن فوض اليه امره واليك ما جاء في ذلك بحرفه واصله :

اذا جرى الالتزام اثر ارتكاب المجرم الحدث مخالفة ثم ارتكب ذلك المجرم جرماً في خلال ستة اشهر من تاريخ الالتزام فيحكم على الملتزم بقرامة لا تزيد على جنيتين مصري واذا حصل الالتزام اثر ارتكابه المجرم الحدث احد الاجرام الاخرى ثم ارتكب جرماً ما خلال سنة من تاريخ الالتزام فيحكم على الملتزم بقرامة لا تزيد على ٤ جنينيات ان كان المجرم الثاني مخالفة . او بقرامة لا تزيد على ١٠ جنينيات اذا كان المجرم غير ذلك . وقد جاء ايضاً انه اذا ثبت على مجرم لم يتم الخامسة عشرة من عمره ان كان غلاماً وثماني عشرة سنة كاملة ان كان قاصاً ارتكاب جرم غير المخالفات فللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة قانوناً ان تحكم بوضع المجرم في اصلاحية احداث او في معهد آخر عينته الحكومة لهذا الغرض وقد اشترط ان يفوض في كل حكم لوضع مجرم في الاصلاحية ان تبقى المحكمة الحدث للمدة التي تراها كافية لتعلمه وتهذيبه

على ان لا تتجاوز ولا في حال من الاحوال اكثر من الوقت الذي يبلغ فيه ذلك المجرم ان كان غلاما سن الثامنة عشرة او كان فتاة سن العشرين .
وقد جوز واضع القانون هذا اذا ثبت على شخص لم يبلغ السادسة عشرة من العمر ارتكاب جرم يمكن مجازاته عليه بغرامة او تعويض او مصادرة او اذا كان المجرم الحدث لم يبلغ الثالثة عشرة من عمره وكان الحكم عليه بهذه العقوبات جائزا لولا نصوص هذا القانون انت تأمر والذي المجرم او وصيه بدفع الغرامة والتعويض والمصادرة ويكون هذا الشخص مسئولاً عن المبلغ المحكوم به من كافة الوجوه كما لو حكم عليه بدفعه في قضية جزائية وهذا الحكم لا نظير له في المادة الاربعين من القانون العثماني .

وكذلك فقد جاء في قانون الاحداث انه عندما يحكم المحكمة على شخص لم يكمل السنة العشرين من عمره لارتكابه جرماً فيجوز لها بدلا من ان تفرض عليه عقوبة ان تأمر باطلاق سراحه مؤقتاً تحت عناية شخص يعينه رئيس المحكمة يدعى مراقب السلوك واذا كان سلوك الشخص الذي اطلق سراحه رديئاً او مضراً بأدابه فيجوز لرئيس المحكمة المركزية بناء على طلب مراقب السلوك انت يأمر بحضور ذلك الشخص والديه او وصيه الى المحكمة وان يعطى عندئذ حكماً وفقاً لنصوص قانون الجزاء ونصوص هذا القانون .

وقد جاء في مسألة التجريب مادة تدل على ان التجريب يجوز جريانه على كل مجرم واليك نصها (يوضع اي مجرم ما تحت التجريب بمقتضى هذا القانون لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات على انه يجوز لرئيس المحكمة المركزية في اي وقت قبل انتهاء مدة التجريب واذا طهر له من تقارب مراقب السلوك بأن سلوك المجرم قد تحسن ان يلغى الحكم الصادر بحقه وعندئذ تنتهي مدة التجريب واذا صدر الامر بالغاء الحكم بموجب ذلك يعتبر ذلك الشخص من ذلك الحين كأنه لم يرتكب الجرم الذي اتهم به

وهذا لا نظير له أيضاً في القانون العثماني أي في المادة الأربعين .

الدور الثالث :

فالتأمل في المادة الأربعين يرى ان واضع القانون قد عد هذا الدور من ادوار الحياة التي يتم فيها الادراك والتمييز ولكن نظراً لقصان تجارب من كانوا في هذه السن رأى ان يخفف العقاب عليهم على ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة « ومن كان سجين ارتكابه الجريمة قد اتم الخامسة عشرة من عمره ولكنه لم يتم الثامنة عشرة فانه في الاحوال المستلزمة احدي عقوبات الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة ، او سجن القلعة المؤبد او النفي المؤبد يحبس اصلاحاً لنفسه من سبع سنوات الى خمس عشرة سنة وفي الاحوال المستلزمة احدي عقوبات الاشغال الشاقة المؤقتة او سجن القلعة المؤقت او النفي المؤقت يحبس اصلاحاً لنفسه ايضاً من نصف مدة العقوبة الاصلية الى ثلثها ويجوز في هاتين الصورتين وضعه ايضاً تحت مراقبة الضابطة من خمس سنوات الى عشر واذا كان العقاب على جريمة دون ما ذكر فتعين عقوبة الحبس بعد حط ربع العقوبة المقررة في الاصل عنه اما الدور الثالث لتقسيم قانون الاحداث فقد عد فيه الانسان كامل الادراك والتمييز . ويتبدى هذا الدور كما قلنا من اليوم الاول من السنة الثامنة عشرة كما يتبدى الدور الرابع بحسب تقسيم قانون الجزاء العثماني من هذا اليوم ايضاً وهو دور المسؤولية التامة في كلا القانونين .

والخلاصة . ان المادة الأربعين قد جعلت سن الصغر ثلاث عشرة سنة وقانون الاحداث جعلها تسع سنين اما سن المسؤولية فتبتدي في كلا القانونين من يوم واحد بقطع النظر عما بينهما من الاختلاف الطفيف في ذلك والامر الذي يستعري النظر في المادة الاربعين انه لا بعد من عوقب بموجبها مجرمًا بل تعد كل عقوبة يحكم بها الحدث بمقتضى هذه المادة اصلاحاً لنفسه فقط ويترب على ذلك انه على ما جاء في الثامنة من قانون الجزاء لا يعد مكرراً فيما لو ارتكب جرماً آخر . اما قانون الاحداث

هو بخلاف ذلك ولولا ما جاء فيه من نطاء تجرمة المحرم ، حوّل عدم معاقبته بما ارتكب من جرم اذا تبين لمراقبة حسن سلوكه . فبما ان المادة الاربعين غير من قانون الاحداث واعظم رأفة منه بهم .

وانما للعائدة نرى احياناً ان نأقبي على بعض الاختلافات في عقوبة السن التي يعتبر الانسان تلوسها مذركاً وانفس البلاد مدى في التوسيع على الاحداث مقاطعتا Vaud, Valais في سويسرة وقد حددت سن الصغر بأربع عشرة سنة وحددته بريطانيا والبرتغال بسبع سنين وحدده غيرهم بثني عشرة سنة اما فرنسا والبلجيك وغيرهما من الحكومات لم تعين سنّاً لا عقاب فيها وانما جعلت السن السادسة عشرة حداً للمسؤولية وعدمها

من الطعام بهدوء في مائدة - ثم يجهه اكتش - كوك حديد لانه اذا لم تكن جهود الماء او ضمن مصرفة وتوفر لينة الخدم وسعادة العقل فان جهودهم هذه ذائبة ضياعاً .

على شاعرا ابييه الى موضوع الشهادة قد علمت ما يلتفت اليها احد حتى من انتم غير النقطة الذين يجهه قبل سيرة الوقوف على الحقيقة مشاً عن هذا ان ذلك الموضوع الذي ستنته باريس مرياً - معرسة العميق الا في برلين ولوزان وجبقة الماء الى مسقط رأسه - ثم الى سويسرا - ثم قبل على اني لست ممن يسلطون بقول من يقول ان (برساندرين) المعروف بدائد الاطعمة والناقة في من الطاهر وصاحب القدر - تنه في الاشياء الرقيقة والمستشار في بحكمة التقص والاراء قد تفرغ على كدهم بعيداً - استند صدف حديد من الطعام خبر الاثرية من كتابات في كنه مع اعصت انصافه وتعنيف - شأننا الشديدة لاحد الفلاسفة في لانداس ميلس عشر على مره الما الى الجبر والحقيقة والميل الى التصديق ما يقال - لا اهل معرض لظروء - د عليه رئاسة غير ارادية كخطا ان شأنا انهم كتابات في كنه - ان الشغف لعرب من لامرء الميم - لا هاهنا - والاراء في ترو السبع والتجرب ورحلة كل ما لتعارض بسببه نزعات القلب البشرية طيبة كانت وشريرة اسباب من شأنها التأثير في الشهود وتضليل ارائهم وشاعرهم .

في واقع ان شأنا انهم كتابات في كنه - ان الشغف لعرب من لامرء الميم - لا هاهنا - والاراء في ترو السبع والتجرب ورحلة كل ما لتعارض بسببه نزعات القلب البشرية طيبة كانت وشريرة اسباب من شأنها التأثير في الشهود وتضليل ارائهم وشاعرهم .

في واقع ان شأنا انهم كتابات في كنه - ان الشغف لعرب من لامرء الميم - لا هاهنا - والاراء في ترو السبع والتجرب ورحلة كل ما لتعارض بسببه نزعات القلب البشرية طيبة كانت وشريرة اسباب من شأنها التأثير في الشهود وتضليل ارائهم وشاعرهم .

البره جعلت لميل الغريزي فيه الى سرعة التصديق خطراً حقيقياً يحشى منه ولقد عرف القاضي الفرنسي بعصية غريبة وهي تصديقه بما يسمعه او عدم تصديقه به بحسب الظروف والاحوال .

وليس في القانون قاعدة صريحة بما يتعلق بعدد الشهادات الا ان المعروف في علم الحقوق القديم ان الشاهد الواحد لا يمكن الاحذ بشهادته في ادانة المتهم اما الان فالتأكيد الصادر من امرأة او غلام او رجل مصاب بحالات عصبية توجب القلق على حياته او خاضع لعوامل يندى الوجه سخلاً من ذكرها يكفي لسوق المتهم الى ميدان الاعداء او اللجان او السجن .

فهل للقاضي اذن ان لا يقيم اركان التحقيق على شهادات الشهود وهل لا يجوز له تدقيق البحث في سواهم والاستفسار عن ادائهم اذا لم تكن لهم في القضية مصلحة من احدى الوجهتين الادبية او الشهوية او اذا كانوا في حالة سلامة العقل تكفي لاستتار الشهادة مقبولة في قضية رمار مثلاً المعروفة بجريمة سارع بنيير وهي التي لا يزال صدى المرافعات فيها يرن في الآذان كانت الشاهد الواحد للجريمة (كورتوا) شريكاً في التهمة وكان هذا الشاهد مريضاً والمرجع انه كان مصاباً بالمستعريا فصلا عن انه كان مصاباً بلسل الرؤي بدليل وفاته بهذا الداء بعد زمن مامن القضية فادا كان هذا شأنه فلم لم تفحص حاله فحصاً جيداً من الوجهة الطبية ان من واجبات قاضي التحقيق ان يسبق المتهم الى الاعراب عن هذه الرغبة او ان يبادر على الاقل فحصر الشهود فحصاً صيحاً متى ضاب منه ذلك وما دامت الشهادة هي الركن الوحيد الذي سببى عليه الاتهام .

ايبر من المعقول اتخاذ تأكيد المصاب بمرض مخي او المنحصر بالحرفات اساساً لحكم من الاحكام اذ من الحوادث المظلة للشهادة واشدها اثرآ في النفس التأثير الحاد من قبيل الالتقاء في الزرع فان حكم هذا التأثير كحكم التأثير الواقع من حطاً

التصور أو التصرف فعلا وقولا أثناء الدوم على انه لا تمر لحظة من حياتنا الا ونحقق ان الالتقاء في الروع قد يكون سببا تصرفاتنا التي تجعل لنا على غيرها الميزة بالحساسة والشجاعة بل مصدرا لهيئتنا ونفوذ كلتنا وهزة حاستنا في نظر الجميع وسنرى فيما يلي ان ارادة اسباب قد يكون لها على ارادة غيره تسلط كلي وحرقي بتأثير الدوم المعطيسي انه تأثير السهر لان السهر يؤدي الى ثبات الارادة الاولى في الثانية وسريان سلطانتها عليها بالتدريج ولكني يكون الالتقاء في الروع مؤكدا للفعل لاحاجة لان يكون سريانه الى النفس المفعلة من نفس سواها اذ في استطاعة الانسان يقع تحت سلطان تأثيره الذاتي اي تحت مايسببه العلاسة رلافتاع الذاتي

وقد ذكر (جراسيه) في كتاب التدوي المعطيسي تجربة لهيفة في الموضوع قام بها (سلوسوم) وبيان ذلك ان سلوسوم التي محاضرة عامة على اشخاص لاعلاقة لهم بها اذ سكب ماء من زحاجة على قطعة من القطن ثم تراص رحلا حسمه الى الوراها كن يحاول انقاذ رائحة كريهة فالأول للحضور... بمقدحهم بماء رائحة المرك الكبروي الذي رطب القطن... ومدة نهاية قال انه ان تكن الرائحة شديدة وكريهة ولكنه يرغب ان لا يتضرر منها احد ولكي يعرف سرعة انتشار هذه الرائحة طلب من اربع احصاء اربع ايديه فلم تمض ثواني حتى اجابه الحاضرون في الصف الاول الى ضدهم تمض دقيقة واحدة حتى ان ثلثة اربع الحاضرين بقول المحاضر واحصوا رائحة التي نوهوا من قوله انها كريهة فعلا اما بقية الحاضرين فقد تفقوا من هذه الرائحة الوهمية ونأهوا بالمبارحة فكان

والاستعداد لتأثير على هذا المثل موجود عند انقضي فلطالما شاهدته بنسي واحب هذه التحيز الذي هو رأس الواجبات المفروضة عليه ويحذف بالحقوق ويهتم الابواب على غير قصد منه وقد وصف الرائي التبرير (العونس) هذه في روايته الخالدة اذكر المعونة ترتب اهدا حلة العقليه المدهشة وقد نسما في اطلال رويته الى

والقد اتبع لما ان سمع الناس حولنا بقتلهم انما الكذب رايراد الروايات المطلقة
ونرى منهم حركات وانتارات تدل على اعتقادهم كذبهم ثم لا تلت الب منهم
عقب ذلك يعيدون تلك الرواية مع تأكيد صحتها ما ذلك الا لان الاعتقاد الذي
وصل اليهم من طريق الاقناع قد ملأ افئدتهم حتي انهم بعد ان احسوا بعجزهم عن
ارتكاب ما كانوا يعتبرونه كذا ساقطته الصدق اصبحوا يمدونه من الصدق وما هو
الا الكذب بعينه .

افرض ان قد سبق احد الناس الى اسجن تهمته بتهمة فاشترى اليه لا
يلبث ان يروا سمات الاحرام مرسومة على وجهه وان يكن في الحقيقة بريئاً وهم
اذا كانوا يعرفونه بالذات سرعان ما يعتقدون في دذرائعهم اساقهه كذب من الاعمال
المعتادة في حياة كل انسان ويقالونها على وجوه من انه في المرامي لا تنفق مع صالح
ذلك المسكين وبص هذا وهم يعبر الدليل في ردها حتى تتحوال صورة التهمة
في نظرهم الى صورة محرم حقيقي بحسب العادة لانه صرره قد يكون لقاضي موضوع نظر
في قضية هذا التهمة عن يده في غير الافعال الاعية وادوار الامور يطواهاها
ويصدر حكمه عليه لمجرد قومه في موقف اخر من ولأنه يكتمه تهمه بصدقاً ان من رحل الحفظ
والدعوى لا تخيط التهمة اليه به الشقة الى موقف الاحرام صباح من
الشك في الامانة تعرضا لانتهاك الادعاء بتهمة كذب ادعاء تحصيل امسا
موثقه الكذب في الشهادة فقد حدث ان حر دوات حديدية بحسبة اسمه «براث»
اتهم بالسرقة والاحتيال . فبواسطة الخيلة التي يمد لهم في ارتكاب جريمتهم وهي
انه كان يلبس ثياب خادم ويتقمص معه رقة رقيقة حمر سيده فهو به الى احد
الدوات المحبين او احدا من المتهربين من حرقه على صانع كن يصف
قنها اى رؤس له واما التهمة عليه انه حر حو ح يدهم «سي كات» مستعجلاً
في الداق عنه متحكن لئلا يدرى ان لا يدرى ان لا يدرى ان لا يدرى ان لا يدرى

صاحبتها . رفع قيمتها من ١٠٠ ليرة سورية . بعد قصدت على اعوراشي لذي . يجد صعوبة ما في ذات تروير رفعة تزييرة التي قدمتها اليه باعتشاراتها من رفعة وانه ارسلها اليها لتعتمد حاملها في تسليم احوار ب اليه عندئذ اخذت تلك المبدية تذكر له وصف زجر الذي قدمه رفعة وتوضيح علاماته المميزة له فلم يترك شي ان قال ان هذا الشخص لا بد ان يكون المدعو جاء ، الذي كانت مستجداً عندي ثم حدد يحقق هذا الامر حيث ان جميع دين احوار عليهم رات ، وفار منه ، وكذا ان الذي سرقهم انما هو المدعو «جام»

كان جاء بجر وفندق واحد في يوم «فوس» واليه معاونا كانت التأثير ادب زجاء ، التي الى عوسه رت جاء به المقرب للجرية قد تأصل منها كما تنأصل الحدود من مرسها فقد تعاقوا جميعاً على انهم يعرفون جاء و ن هو الذي سرقهم .

التي القضا على «حام» و «ارسم» احتجاجه صدر احكم عليه في ١٨ مارس سنة ١٧٧٣ بمصادرة سبع سنوات في احدى مدن الحكومة وقد توفي في ١٣ مايو من تلك السنة وحدث بعد ذلك ان قبض على اخوه الحقيقي رات فاعترف بما ارتكبه من الجرائم و رتراءه ثبت براءة حام

وفد يقضي الانتداع الذي الى عطات قضائية اقل خطراً مما تقدم كما اعترف به محام معروف حيث قال:

«مررت ذات يوم من شارع رومية فسمعت صراخاً عالياً من ورائه فدرت على عقي ، اذا بي ارى عذراوية هذا السارخه آخر مقاضع له امرأة مطروحة تحت سبابك حواد فهورت نحوه ، لآسائها وتحقق من امرها انها حامل على وشك الوضع ، انها مصادرة بخرج ريع في البطن . كانت تفر الى صيدلية قريبة لشرع البوليس في عن فتحين سطحى اذ مثل الخودي المسبب لحدوث فتنة من كل مسؤولية . قدم الى البوليس

شهوده وعماويهم... قد اتر في عرس صاحبنا الخامي مصر المرأة وقد اصابها ما اصابها من الجراح المائعة واخذ يفكر في امرها ويدكره في كل فرصة يتيح له ذلك فيها وكانت بصور كيميعة وقوع الحادثة في ذهنه من قبيل الطن والاحتمال فصور فيه حسنت له محيطة ان الخوذي أخذ يلبس بالوسط ضهر الخواد وانه لم يذله المارة الى اخذ الخيطة لموسم وانه قد بدرت منه الاصلاح ابداله على تقصيره وسوء تديره ومرت بعد ذلك اشياء يفكر الناسا في عبر هذا الامر حتى وقر في نفسه انه رأى رأي العين على مثال ما تخليه اي انه شاهد نفسه سرعة العربة ولا حظ تقصير الخوذي في عدم تقيده السابلة الى سروره في حين انه لم ير العربة ولا المرأة الا بعد ان دهمت الاولى والثانية ووقعت هذه تحت حوافر الجواد

دعى صاحبنا الى الشهادة امام محكمة الخنج ومع علمه بالاحوال النفسية للانسان وما نجر اليه من خطأ القضاة اكد امام المحكمة وكله فصد حسن انه شاهد ما يؤيد التهمة فل المتهم كأنه جعل انه شطوعه في هذه القضية قد كذب على الحقيقة ولكنه تنبه الى عمله بعد ان حسم القضاء توسع في درس الاحوال النفسية واستنتج منها ان من الافتناع صحة الكذب ما يبرله من نفس المقتنع في منزلة الحقيقة التي لا ريب فيها ثم ان اعتياد رجال البوليس البحث عن المجرمين وحمودهم المتواصلة لتوفير عناصر الادانة التي يقتضيها القانون امر محفوف بالاحطار لما يتركه من الاثر السيء في استعدادهم العقلي - لأجل هذا نقول ان رجال الحفظ او الجدرمة او من جرى مجراهم كثيراً ما يتعرضون لنتائج الانفعال الدائي بما يلقي في روعهم من بواعث التأثير على ان القوانين والشرائع قررت منذ زمن بعيد وما برحت تقرر حتى الآن انهم لا نفع منهم غلطة ارادتهم وكن ميئتنا ندعوا الى احترام القانون ونحن نحترم القوانين في جميع الاحوال ومما نكن هذه الاحوال نقضي بعض الشرائع الملعاة بأن لا يمكن الحكم على القواديس على مزاولة هذه التجارة الشائنة اذا لم تكن لهم مهنة اخرى

يعيشون منها اما القانون الجديد فقد كان مهم في جميع الاحول على الدوام واما بشرط ان تكون حيلاتهم قد اعديت لهم من قوت التي ربحتها من مراولة البقاء . وما علم اولئك المتشردون ذلك حتى اخذوا يتعمقون سريدا لاعتهم برعاية ثمره القانون للتخلص من وقوع العقوبة عليهم لاصبح ان رجال الامن اصبحوا كلما القوا القبض على متهم تلك التهمة يشبهون ربه يتهوا اياه ويقتضون عقود من المرأة الغني ولا شك عدد في ان لاعة دايدي وحامه عدد زده هو الذي جعل قبل حركة تأتي بها الذي حبال فوادها حرية يستوحى على هذه العقاب من احبها .

ولا شاحة في ان القوادين الذين من هذا الطراز اذا التزم في اعماق السجون حاطة من عذابات القضاء لا يرد حقون اربعة بحكمه . . . لكن العدم رحول العس ينظر الى الحقيقة بعير هذا العزل لانه لا يسي ان لاقتحع الذي كثر في نفس رجال اضط حبال رحل سافرة التفت به ترك ذلك في شخص شريف الصقت التهمة به صلي وعدواد ونكي لتتحقق تجربة بسيطة ما للتأثر الذاتي من القوة والسلطان قدم شخصين ليست بينهما مشابيه ما باعتبار انهما اخوين او اختين فذلك لا تلبث ان ترى ادين قدمتهما اليهم متعقبن على انهما اذا لم يكونا مرتططين برابطة الاخاء فلا اقل من ان يكونوا راحمين الى اصل واحد .

وقد احرى (بينية) نحارب عديدة لبيان تأثير الافتتاع بها اذا كان مصدره خارجيا واحترع حيازا عربيا لقياس قوة تأثير هذا الايحاء عند كل شخص . اما تلك التجارب فقد اتبع فيها طريقة الايحاء التسمية بالتأثير الساري عموا من فاضى التحقيق الى نفس الشاهد بما يراحمه به من الاسئله التي لم يقصد منها سوى حمله على الاعتراف بحقيقة لم يكن هذا الشاهد متحققا منها مع مطابقتها لواقع وبيان ذلك انه عرض على جملة اطباء كل مهم على حدته مدة اندي عشرة ثابية ورقة من انقوى ثبت فوقها صليديا — .

الاستنار الوهمية كان أصل العلاب قد اكتم وجود النافذة مع وجودها
فكانت الحوة الدية التلاميذ الذين احياوا على السؤال المتضمن التثنية
بالايجاء .

احاب واحد بوجود استنار حمراء واثان بوجود استنار صفراء وثلاثة بعده
وجود استنار دائرة به يجاب اربعة على هذا السؤال .

ولاحظ (كلا يارب) ايها قوة تأثير بعض الاسئلة في النفس بطريق الايجاء
لفرض ان فاضيا رام الحصول على تشبيه شخص وأنه يستطيع توجيه الاسئلة بالكيفية
الآتية .

اولاً — أشعر هذا الرجل احمر .

ثانياً — ألم يكن شعر هذا الرجل احمر .

ثالثاً — ما لون شعر هذا الرجل .

رابعاً — اعطني تشبيه هذا الرجل .

ولا يفوت احداث السؤال الرابع احسن الاستبصار وأن الاسئلة الاخرى
تحتوي شيئاً من التثنية بالايجاء ترداد فوهم بالتدريج من السؤال الاول الى الثالث
ومر الغلط الفضيحة الا نتيجة الاستدلال الموضوعية على هذا وقد يكفي في
بعض الاحوال الحقيقة التي تكون المؤثرات فيها قد تسربت الى نفس الشهود قبل
وصولهم الى المحكمة بمرور من القاضي سير مة صود لتكون نتيجة نظره في
ادعوى اداة اريء وترنة المحرم والتذكر هنا من باب تقرير المبادئ انه لما كان
بعض الاحداث القضائية احاطة لاضمانه فيه سوى نزاهة القاضي وعلمه بالاحوال
الفنية ما كانت سرية المرافعات تساعد على الاصراف مع الميول والاهواء كما
يحدث في قضاة الدب التي يساق الى مواقفها الموضوعون واعوان القضاء كانت من
البيور لصاحب التهمة وموجهها ان يحقق مضمون قول احد كبار القضاة : (سيف

ورقة اتكت — وزير — ورقة توستة — وصدرتين فوتوغرافيتين . وبعد ان احفاهما عن انظاره اخذ يوجه اليهم اسئلة تفصيلية عن هذه الاشياء التي كانت يقول لهم من اي بلد هذا الصلدي او من يربد اي بلد هذا الورق وما اندي يكتوب به هذا او ذاك وانما بينيه (دفعه) آخرين استدلل معه الاسئلة بوصف مكتوب للاشياء المثلثة على اوراق مموي وحكم بهذه الطريقة من مقارنة لدقه من المذاكرة منبعتة لذاتها وينها موحى اليهم عني منها ارادية وبهم اضطرارية فادرك ذلك ان المذاكرة بالاضطرارية اكثر تعرضاً لمخطئ من المذاكرة الارادية .

ثم ان في توجيه السؤال التقوي الدقيق ما يزيد الاحتمال قوة وفروع العاطل لأن السؤال الدقيق اذا فقه في صيغته ما ارشد المسئول بطريق الايجاه الى الاحابة المطبوعة ولا حظ اليه ان المذاكرة كثيراً ما تكون سبباً لمخطئ بل لمخطئ والحلط بدليل استطاعة بعض الاطفال رحمة اقتبالم تعرض على انظاره قديلاً وقد اجري « كلا باريد » حملة تجارب من هذا النوع على صلة تعاورة من الطفولة وعرفوا طرق التحليل والتركيب فعدان سرح على سامعية المسائل الاساسية للاحوال النفسية المتعلقة بالاشادة وزع عليهم اوراقاً بجاء ورحامهم الاحابة فيها على الاسئلة الآتية .

اولاً - اتوجد دفقة مظلة من الداخل على دهليز الجامعة الى يسار الداخل من باب كذا ومواجهة لتافذة غرفة البواب .
ثانياً — ما لون استار هذه التافذة .

الى غير هذا من الاسئلة التي ستجبت في الجواب عليها بتأدية فصر الفهم ونقص الادراك .

ويجئنا هنا لملاحظة ان المذاكرة لم يكن بها انوار وان القصد توجيه سؤال — موثر في النفس بطريق الايجاه وان الطلبة احابوا عليه بتسمية لون مختلفة بتلك

معاهدة لوزان

الموقعة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣

« نعمة »

الجزء الثالث

الديون

المادة ٨٤ تعترف الدول المتعاقدة بان الديون المستحقة قبل الحرب او في اثباتها بموجب المقاولات الحاربية التي ما مكن دفعها من الحرب يجب ان تدوى وتدفع بموجب الشرط المقررة في القوطرات وراعية لخصائص عليها بحسب سعرها. لدارج في الدلاذ التي عقدت فيها اما التي دعت او دفع قسمها رثناء الحرب مير العملة المعقودة بها ويمكن انجازها بذات العملة. وهذه الاحكام لا يمكن ان تنقض العقود الحبية التي تم الاتفاق عليها بين متعاقدين

المادة ٨٥ اما الديون العمومية فهي رلاناق حارجة عن احكام هذا الجزء والاجراء الواردة بهذا الفصل « مواد اقتصادية »

الجزء الرابع

الملكية الصناعية والادبية الفنية

المادة ٨٦ — مع مراعاة احكام هذه المعاهدة فان حقوق الملكية الصناعية او الادبية او الفنية على ما وحدت عليه في اول ك سنة ١٩١٤ ووفقا لاصنامات كل من

البلدان المتناقدة تعاد وتجدد في اراضي المتعاضدين مصلحة الأشخاص الذين كانوا يستعيدواهم عند بداية الحرب كما ان الحقوق التي كان يمكن اكتسابها من مرور الزمن في حال عدم وقوع الحرب بمرور الوقت لا يمكن اعادة وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء دون معارضة الاحكام الواردة اعتلاء كل تدبير خاص المتخذ من قبل سلطة ادارية و تشريعية من دول الائتلاف بحق احد العرب العثمانيين وفي يتعلق بالحقوق المذكورة اعلاه بقي محمول ومحمي وبتم ايضا لمقاومة اذا كان صدر مثل ذلك من الحكومة التركية مع احد رموز دول الائتلاف

المادة ٨٧ تعطى مهلة سنة منذ وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء وبدون اضافة اي رسم كان او عرامة على الرسم الا ان كان في اراضي دول الائلاف او على رعايا دول الائلاف في الاراضي التركية لانه جميع المعاملات ومع الرسم والقام جميع الواجبات التي تطأ الشرايع وفوق من كل من الدول الممثلة في الحصول على جميع الحقوق لما يكسبه من سنة واحدة خاصة حتى تاريخ انتهاء سنة ١٩١٤ او كان دولة من الدول عليه في سنة ١٩١٤ حرب على انه اي حال او اي اعتراض كان تقدم قبل الحرب او في الشاه

حقوق الملكية الصناعية التي مر عليها الزمن بناء على عدم اتمام معاملة ما او دفع رسومه انما هو حق معروف مع الاحتفاظ بما انما هو ان يكون المستحق بدل
للمعاصرة على حقوق اي شخص ان يكون المستحق او ان يكون احدى الشركاء
او الرسوم بعد ان مر عليها الزمن

ان من اوضاع من آت سنة ٩٠٠ تدرج وضع هذه المساعدة موضع
الاجراء لا يحسب من المثل المنصوص عليها في ١٠٠٠ مشروع او استعمال علامة
فارقة كما من معنى عليه من اتم و علامة ديرة كما به معموله في اول
آت سنة ٩٠٤ في غاية الزمن اذ يلغى من من سنة اقراره بتدريسه استعماله قال

مرور سنتين من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء.

المادة ٨٨ — لا يمكن حرمان اي عم او تقديري اي مطالعة من احد رعايا الا تترك
 « ممثل به مقيم في اراضي دول الا للاف او احد رعايا الائتلاف او يمنح له حق في
 اراضي تركيا ومن شمس تلك حري النقال له عن حقوق في اثناء الحرب. يجب
 ما يكون حدث على اراضي العارف الآخر من تاريخ البقاء في حالة الحرب ووضع
 هذه المعاهدة موضع الاحراء. ولكن بجهنا بحقوق الملكية الصناعية او الادبية او الفنية
 في حين ان هذه الحقوق كانت مسخرة اثناء الحرب او يمكن تحددها على ما
 في المادة ٨٦

تعد بمثابة الامور المذكورة اعلاه الاشياء التي استعملتها الحكومات المتعاقدة او
 استعمال احد من قبلها لحسابها. يرضاهما اذ دعت او وضعت برسم البيع واستعملت
 متوجات الادوات والمواد او الاشياء المختصة بحقوق الملكية الصناعية والادبية والفنية
 والتي يمكن تطبيق مثل هذه الحقوق عليها

المادة ٨٩ — ان قوطارات السج باستثاء حقوق الملكية الصناعية او طبع
 المؤلفات الادبية والفنية المعقودة قبل الحرب بين رعايا دول الائتلاف وبين اشخاص
 مقيمين في اراضي هذه الدول او يتعاملون معاهم. فيها من جهة وبين رعايا الا تترك
 من جهة ثانية بعد كتابها ملغاة من تاريخ دخول تركيا في الحرب مع تلك الدولة
 ولكن يجوز لصاحب العقد لاول ان يطلب احراء عقد حديد في مهلة ستة اشهر من
 وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء بشرط اذا ما امكن الاتفاق عليها تقيها محكمة
 التحكيم المختطة المذكورة سابقا ولهذا المحكمة ان تعين قينة المطوب الذي يثبت
 تحققه بسبب استعمال هذه الحقوق مدة الحرب

المادة ٩٠ — ان سكان الاراضي المسلحة عن تركيا بحكم هذه المعاهدة يحفظون
 فضلاً عن هذا الانسلاخ وتغيير الجنسية جميع حقوق الملكية الصناعية والادبية والفنية

التي كانت لهم في تركيا بحسب القوانين المدنية
وهذه الحقوق تبقى حاضرة على مفعول في الاراضي المستصلحة وتعرفها الدول التي منحت
بها تلك الاراضي بموجب القوانين العثمانية
المادة ٩١ كل تنازل عن امتياز اختراع او تسجيل ماركة كما وكل تسجيل
تنازل عن اختراع او ماركة تمت منذ سنة ١٩٠٦ من قبل حكومة السلطان
في الأستانة او خلالها يصير قديما لحكومة تركيا وتسجيلها بناء على طلب المستعین
في خلال ثلاثة اشهر من وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء وهذا التسجيل يتخذ
مفعوله ابتداء من تاريخ التسجيل الاول

الجزء الخامس

محكمة التحكيم المختلطة

المادة ٩٢ تؤول محكمة تحكيم مختلطة بين كل من دول الائتلاف وبين تركيا
في خلال ثلاثة اشهر من وضع المعاهدة موضع الاحراء .
وكل من هذه المحاكم تؤول من ثلاثة اعضاء تسعي كل من الدولتين احدهما
الرئيس يعين بالاتفاق واذا لم يتم هذا الاتفاق في خلال شهرين من وضع المعاهدة
موضع الاجراء يعين هذا الرئيس من قبل رئيس المحكمة الدائمة للتحكيم الدولي في
لاهاي ويتجرب من احد رعايا الدول التي بقيت على الحياد حول مدة الحرب
واذا لم يتم الدوة عضوها في خلال شهرين فمجلس جمعية الامم يعين هذا العضو
بناء على طلب الدولة الاخرى .

في حالة الاعتزل وانوفا او عدم تمكن احد الاعضاء من القيام بواجباته لسبب ما
يصير تعيين خلفه على الطريقة التي تمت عليها تسحيته وذلك نظرا شهرين من يوم

الوفاة أو الاعتزال أو عدم القيام بالواجبات

المادة ٩٣ يكون مقر محاكم التحكيم المختلطة في الاستئناف ويكون عدد القضاة
بألف عدة فروع يعين مقرها في ذلك اللازم وكل من هذه الفروع تألف من
وكيل رئيس وعضوين يتم تعيينهم على ما ورد في المادة ٩٢ .
وكل دولة تعين وكيل أو عدة وكلاء يمثلون ما أم أم المحكمة .

إذا كانت المحكمة أو إحدى فروعها المختلطة أمام في خلال ثلاث سنوات من
تشكيلها سدولة انقيم هذه المحكمة أو هذا فرع في أراضيها الحق بطلب انقذه الى
خارج أراضيها .

المادة ٩٤ تحكم انعام التحكيمية المختلطة فروعها في الخلافات التي هي من
صلاحيتها بموجب هذه المعاهدة .

قرار أكثرية الاعضاء يكون قرار المحكمة .

توافق الدول المتعاقدة على اعتبار قرارات هذه المحاكم قطعية وملتزمة وقيامهم
وواجبات التنفيذ في أراضيها عند تبليغ صورة الحكم بدين حابة و تصديق آخر
تتعهد للدول المتعاقدة ايضاً على ان تقدم محاكمها وسلطانها كل مساعدة مستطاعة
لهذه المحاكم التحكيمية المختلطة خصوصاً ايماناً مذكرات لتبليغ ونهية مواد الاثبات
المادة ٩٥ تسير المحاكم التحكيمية على مقتضى العدالة والشرف والندمة .

كان مجلس يعين المدة التي يستعملها مع ايجاب نزحة لاوراق الضرورية لايضاح
الانشغال وهو يعين ايضاً الاصول والمبادئ الواجب اتباعها وهذه الاصول تسير
بحسب المبادئ الآتية

أ المحاكمات تقود بآلية عربية الدعوة لرد عليها على لائحة جوابه
والجواب عليها وإذا ضاح احد الطرفين ح شعاثي عليه بمرء الف
يتمتع الخصم بالمثل

٢٠ للمحكمة كامل الصلاحيات من إجراء التحقيقات واستدعاء الشهود والامتناع
بإجراء الفحص والكشف واستحضار كامل الإيضاحات واستدعاء الشهود ولها أن
تطلب من المرافقين أو من أيها الشهود - سمعية كانت أو خطية -

٢١ ما عدا الاتي من الموضوعات - في هذه القاعدة لا تقبل أدلة مطلقة بعد
انقضاء مهلة استئناف من أي محكمة لا إذا قررت المحكمة ذلك بناء على اذار
محققة كبعد المسافة أو لأسباب فاهمة .

٢٢ من واجب المحكمة القيام بالجلسات استوعباً ما عدا - دون - لاجازات التي
لا يجب أن تتجاوز مائة ساعة في مدار السنة . وتعين الجلسات الكتابية لتفسير
الاشغال .

٢٣ يجب أن تصدر الاحكام من قبة المحاكمة بشهرين على الاكثر بما فيه وضع
الدعوى تحت المذاكرة .

٢٤ لدى استماع الافادات التمهيدية يجب ان تكون الجلسة سلبية وكل حال يتم
اصدار الحكم على هذه الصورة ايضاً .

٢٥ يجب للمحكمة ان تعقد جلساتها في خارج احد ابعدها ادارت في ذلك
قاعة لتفسير الاشغال .

المادة ٩٦ تنص اذول دت العلاقة كاتب امراء كل محكمة يضيفون اليه
كاتب او عدة كتبة وكلاء يقيدون دامر المحكمة ويحكم بالاتفاق مع الدولة ان
تضم اليها كل شخص ترى فيه فائدة لها .

تجس دائرة كدية كل مجلس قراها في لاسمائه على اذول ان تشر - مكاتب
ملينة في احد في تسمية - كل محكمة في - اثره الكتابية بالجلسات
والعكول ولا يرق الدائرة اليه وفي نهاية - هم - الى دائرة - لات
الحكومة في محل وجوده وهذه التدوثر تعيد دة - اذول التي يجمع الامر .

- المادة ٩٢ - لكل حكومة دفع رتب العضو وتعالج والكتب التي تكون عينتهم .
- امارات باريس وكتب الاسرار هذه اصارت اعمومية بين الاتفاق بين الدول وتدفع مناصفة من كل من الدولتين .
- المادة ٩١ - لا يجري تطبيق احكام هذا الجزء من تركيا واليابان اما نسوى الامور بالاتفاق بين الحكومتين .

الجزء السادس

المساعدات

المادة ٩٩ - منذ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء وبدون اخلال لاحكامها من قبل حازمها والمعاهدات والمواثيق والاتفاقات التي هي من النوع الاول الاقتصادي الاحتياطي المذكورة فيما عدا التي تشمل بلدان متعددة يعاد اليها معمولها فيما بين تركيا والدول الموقعة عليها

١ - ميثاق ٤ اذار سنة ١٨٨٤ والاك ١ سنة ٨٦ و ٢٣ اذار سنة ١٨٨٧ وبرتوكول الحام المؤرخ في ٧ تموز سنة ١١٧ . اتفاقية بحرية اسلاك التلغراف البحرية

٢ - ميثاق ٥ تموز سنة ١٩٠٥ ميثاق داعة تعريفه اجمرك : تعريف وحدة دولية لا ذاعة تعريفات الجمارك

٣ - المدة المؤرخ في ١٠ سنة ١٩٠١ لاتحاد دائرة دعاية صحية سنة في

باريس

٤ - ميثاق ٧ حزيران سنة ١٩٠٥ مختص بانشاء مؤسسة دولية زراعية في رومانية

٥ - ميثاق ١٦ ايلول سنة ١٨٦٣ المتعلق باستخراج مشتري حقوق الارض على

نهر (ASCAUT) الاسكو

٦. في ٢٩ سبتمبر ١٩١١ في شأن ترتيب خاص لمحافظة على حرية اوروبا في حرية اسويس مع الاعتراف بمرتب الخاصة الملحق اليها في المادة ١٩ من هذه المعاهدة

٧. الوابيتش والتدبير المختص الاتحاد الريدي العمومي في اميا الوابيتش والتدبير المختص في مدريد ٣٠ سبتمبر ١٩٢٠

٨. الوابيتش - معاهدة الدولة المختصة في باريس ١٠ - ٢٢ تموز سنة ١٨٧٥ والتوطين وتعميمه المنعق عليها في المؤتمر التلغرافي في ايشبونة ١١ حزيران سنة ١٩٠٨

المادة ١٠٠ - تعهد تركيا بالاشتراك او بالامانة على الوابيتش والاتفاقيات المدة فيما بعد :

١. ميشاق ١١ سبتمبر ١٩٠٩ المتعلق بنظام سفير الانومويل الدولي
٢. اتفاق ١٥ ابريل سنة ١٨٨٦ المتعلق بوضع حتم رصاص على الواسونات الخاصة لرسوم احرارية واندوتوكول الورش في ١١ ايار سنة ١٩٠٧
٣. ميشاق ٢٣ ايلول ١٩١٠ لتوحيد قواعد المساعدات لبحار غربي البحر
٤. ميشاق ٢ - ١٨ ابريل سنة ١٩٠٤ المتعلق باعطاء المراكب الدولية من رسوم المرافى
٥. ميشاق ١٨ ابريل سنة ١٩٠٤ و١٩١٠ و٣٠ ايلول سنة ١٩٢١ المتعلق بقمع الاتجار بالنساء

٦. ميشاق ٤ ايار سنة ١٩١٠ المتعلق ببيع البعثات المعلقة بالآداب
٧. ميشاق محلي تاريخ ٧ - ٢٢ سنة ١٩٠٢ مع لاجتماع لادوارد ٨٨ و٨٩ و٩٠
٨. ميشاق ٢ - ٢٢ سنة ١٩١١ و١٥ نيسان سنة ١٩١٩ المتعلق بالسياطات الواجب اتخاذها ضد انيلوكورا (مرض الكرم)

- ٩ ميثاق الامية والموقع في لاهي ٢٣ ك ٢ ١٩ ولبره وكول الاصافي ١٥١٤
١٠ ميثاق التفراف اللاسلكي تاريخ ٥ تموز سنة ١٩١٢
١١ ميثاق المشروبات الروحية في افريقيا الموقع في سن جرمن أن لاي في
١٠ ايلول سنة ١٩١٩
١٢ ميثاق مراجعة سهد براين تاريخ ٢٦ شباط سنة ١٨٨٥ والعهد العمومي
لتصريح بروكل سي ٢ تموز سنة ١٨٩٩ الموقع في سن جرمن في ١٠ ايلول ١٩١٩
١٣ ميثاق ١٣ ات ١ سنة ٩١٩ المختص بنظام الملاحة الجوية واذا شئت
تركيا توفيقا ابره وكول اول بار سنة ١٩٢٠ رتحة بعض الخاغات التي تظورها
اليها حالتها الجغرافية
١٤ ميثاق ٢٦ ايلول سنة ١٩٠٦ الماضي في برن لمع ادخال المسفور الايض
في صنع علب الشحط
كما وان تركيا تعهد باستثمار في تجسس الموايق الدولية الجديدة المختصة سي
التفراف السلكي واللاسلكي

الفصل الرابع

حرق المواصلات، والمسار الصحية

﴿ الجزء الاول ﴾

- المادة ١٠ - تعان تركيا التزامها في ديار وصال حرية المزاوية المقبولة في مؤتمر بروكسل في ١٤ - ١٥ - ١٩٢٠ وفي ديتاق - نظام خطة الطرق البحرية التي هي من امصالحة ليدية معقولة في ذات المؤتمر في ١٠ - ١١ - ١٩٢١ وفي البروتوكول الاضافي عليه من تركيا تعهد تطبيق احكام هذه الوفاق والظلمات والبروتوكول من وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء

المادة ١٠٢ - تعاقب تركيا اشتراكها في تعريض وشحنات تاريخ ٢١ نيسان سنة ١٩٢١ المختص بالاعتراف بعلم الدول التي ليس لها منفذ بحري

المادة ٣٠: تعلن تركيا سريان تعديلات مؤتمر برشوة تاريخ ٣٠ نيسان سنة ٢٠٢٠ الخاصة برفق الخاضعة للمجلس الوطني لتوكيد مسبقاً عن المراسم التي توضع تحت هذا النظام

سنة ١٩٥٤ تم نقل تركمانستان من موطن روسيا سنة ١٩٥٤ تاريخ ٣٠ نيسان
سنة ١٩٥١ المتبعة خطوط الحديدية لاجل تكملة وتكملة هذه الاعمال من قبل
الحكومة التركية... وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء مع الاعتراف... تمامتها بعد
نحو ٥... تم تعديل تركمانستان وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء... لاجل الاعتراف... في
الدولتين والتدابير موقعة في روسيا... تاريخ ١٠ ايلول سنة
١٩٥٣... تاريخ ١٠ ايلول سنة ١٩٥٣... تاريخ ١٠ ايلول سنة ١٩٥٣
فما يتعلق بنقل البضائع على الخطوط الحديدية

مدة ١٠٠ سنة من تاريخ صدور احديدهم بعد الخطوط التي
يصل من حزن من الادبي في آخره ان كان حرا لا يتبعه مد
يتدي في احدي البلاد في بلد اخر فشرط الاستمرار وانشاء المحطات الجديدة
تسوي بين ادارات الخطوط الجديدة التي لا يمكن ان تكون مع الاحد
الخامسة مودعة في الادارة على لائق في الزرطة في طريق الحكم
المادة ١٠٦ تتعلق بمدين ق. ك. ك. و. ا. م. م. على الخطوط الجديدة
التي بين شيكاغو ونيويورك واسطة مودعة في جمعية الامم

ملاحظة: - تصف هذه المادة على شائعة على موارد الخطوط الحدية.

الى شخص، شركة ومؤسسات معمارية من الحالات التي يمكنكم

المادة ١٠٠ : يجب الاتفاق - كما ذكرنا في المادة ٩٩ -

المالية الكائن بحراهما من المادتين - ص - تعبير في حدودهما من الخلاف بين التحكيم المادة ١١٠ - تنفق تركيا ورومانيا على استقرار السلك الرقبي الكائن بين يوستاتزا ومن الاستثناء مدورة مدله في حابة عدم الاتساق في المادة التحكيمية

المادة ١١١ - تتأهل تركية على حقوقها وحقوق رعيها في الاسلاك الرقبيه الكائنة في غير اراضيها

اما اذا كانت هذه الاسلاك من اراضيها ملكية خاصة فعلى الحكومت التي تخوتها هذه الاسلاك ان تقوم بتعويض على اصحابها وعند عدم الانذار تخل المسألة التحكيمية

المادة ١٢ - تعتمد حكومت تركية تركية لاسلاك الدائمة في ارض تركية واذا كان مض هذه الخطوط ووجودها في ارض غير تركية فتسوى المسألة حيا بين الدول ذات العلاقة والافيصار الى التحكيم

المادة ١٣ - ان الدول المتعاقدة تعان كل في يختص بها قول العاء المتكاتب البريدية الاجنبية في تركيا

الجزء الثاني

المسائل الصحية

المادة ١١٤ - اعني المجلس الصحي الاعلى في الاسامة والادارة التركية مكامة بانشاء مصلحة صحية في الثغور وعلى الحدود التركية

المادة ١١٥ - يعين رسم صحي عام وشروط سادلة ويطبق على جميع المراكب التركية والاجنبية والاعمال الاحباب والافراد على السوية

المادة ١١٦ - تعهد تركيا بترام حقوق المأمورين الصحيين امسرحين وذلك بتعويض يعطى من الاموال مخصصة لمجلس الصحي الاعلى مع حصص الحقوق المكنتة لهم الا ان المأمورين المأمورين السابقين ومن هم خلق بها كل المسائل المتعلقة بذلك بما فيه وجهة

صرف الاموال المتروكة عن المجلس الاعلى السابق عند حصول تصويتها النهائية كما وكل
مادة ١٢٠ من ذات تسمى من قرر لجنة مؤلفة من ممثل لكل من الدول التي كانت
تؤلف منها المجلس الاعلى ما عدا المانيا والنمسا وبلغاريا واداء حصل خلاف بين الاعضاء
فلكل من الدول ان تلجأ الى مجلس جمعية الامم اذ يتب يقتضي في الامر
بالدرجة الاخيرة

المادة ١١٧ ان تركيا والدول ذات المصلحة التي لها حق بالمحافظة على
سماح اورشليم والحجاز وسكة حديد الحجاز تتخذ جميعها الاحتياطات الخاصة طبقاً
لاحكام المواثيق الصحية الدولية ولا حل تحقيق تنفيذ موحد تؤلف هذه الدول
وتركيا لجنة تنظيم صحية للحجاج تمثل فيها ايضاً مصلحة الصحة في تركيا ومصلحة الصحة
البحرية والكرنيتات في مصر

يجب ان يستحصل مسبقاً رضى الدولة التي تجتمع هذه اللجنة في اراضيها
المادة ١١٨ - ترفع هذه اللجنة تقارير عن اعمالها الى اللجنة الصحية في مجلس
جمعية الامم والى مصلحة الصحة الدولية العامة والى كل دولة تهمها مسألة الحجاج
اذا طلعت ذلك وعليها ان تقدم ما يطلب منها من الملاحظات على كل مسألة توجّه
اليها من جمعية الامم او مصلحة الصحة الدولية العامة او من الحكومات التي يهمها الامر

الفصل الخامس

شروط متنوعة

اسرى الحرب

المادة ١٩ - تعهدت الدول المتعاقدة بان تعيد اسرى الحرب والمعتقلين المدنيين
الذين في حوزتها حالاً الى بلادهم اما ناداً الاسرى والمعتقلين المدنيين بين تركيا
واليونان فيعمل به بموجب الاتفاق الموقع بينهما في لوزان في ٣٠ ك ٢ - ١٩٢٣

المادة ١٣٠ - ان الاسرى والمعتقلين المحكوم عليهم من اجل مجالته ضد النظام
يسرون حلالاً دون اذات الى اكل مدة الحكم عليهم . اما محكوم عليهم غير ذلك فيقتلون
في حالة اعتقالهم

المادة ١٣١ - تعهد الدول المتعاقدة ان كل تمهيلات للمعتقلين عن
المفقودين او عن هوية اسرى الحرب او المعتقلين اسرى الذين لم يعود ردتهم
بالعودة الى اوطانهم .

المادة ١٣٢ - تعهد الدول المتعاقدة بالتعويض المتد من وضع هذه المتعاقدة
موضع الاجراء عن كل الخراجات و لدرامم اذ الاوراق ذات القيمة او الصكوك او
الاوراق الشخصية التي حصدت او كانت تخص الاسرى والمعتقلين .

المادة ١٣٣ - لتسأل الدول المتعاقدة عن طلب المبالغ المصروفة على معيشة
اسرى الحرب

المداخن

(المادة ١٣٤ الى ١٣٦ - جرى البحث في هذه المواد عن وجوب احترام
مداخن قتلى الحرب والذيات التذكارية المنشأة لاداة لموجودة في كل مكان
وووجوب استهلاكها كمن المدافن وايجاد حراس لها على نفقة كل دولة يربحها الامر
وايجاد مسيل ماء كاف لها وطرق مرور الوصول اليها .

احكام عامة

المادة ١٣٧ - القرارات المتخذة والاوامر المعطاة من تاريخ ٣١ سنة
١٩١٨ لحين وضع هذه المتعاقدة موضع التنفيذ من قبل او برضى الدول التي احتلت
الأستانة والمتعلقة بموالى الحقوق او منافع ربيعه او رعايا الاحياء او الاثراء
تعتبر كأنها امر واقع ولا يمكن ان يسأل عنها المدل المدكورة او السلطات المتفرعة
عنها .

ادعوت سرور بهر در ... لا ... ردة لازم ... كن بها محكمة
التحكيم المختلطة .

المادة ١٣ ان قرار ... لا ... من عدد ... منذ ... سنة
٨ ١٥٨ يح وضع هذه المصلحة موضع الاجراء من اي من تعاقبات الدول
اني احتلت لا ... من ... سنة ... سنة
١٩٢١ ... كما ... من ... سنة ... سنة
والسادسة من التصريحات بتاريخ هذا اليوم المختصة بالعفو .

على رد ادعاء ... من بعض ... من قبل شخص اخر
تقديم اقرار ... في مدة متوقعة من محكمة ... من اراض
الصار يمكن الطرقيه من ... من ... من ... مع الفرد
والتعويض اذا لزم الامر

المادة ١٣٩ ... لا ... من ... من ... من
كل ... من ... من ... من ... من
في تركيا ... من ... من ... من ... من
يوجد في هذه الاراضي من الاوراق في الاراضي المنسلخة عن المملكة العثمانية ويهم
تركيا تجري مبادلتها فيما بينهما .

واد ... من هذه الاوراق في حكومة ... من ... من ... من
... من ... من ... من ... من ... من ... من
نسخة مطابقة للاصل

وكذلك ذكيات هذه الاوراق ... من ... من ... من
المسلخة ... من ... من ... من ... من ... من
تدعو الحاجة اليه

ثانيه ريب ٨. ثانياً من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

ثالثاً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢
 ثانياً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

ثالثاً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

ثالثاً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

ثالثاً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

النسخ المصدقة الى باريس

ثالثاً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

ثالثاً انهم انهم في الاثار من ذلك انهم سكبوا في هذه الصورة وتطابق
 ايضاً هذه الاحكام من الاثار بعد ان كان في ذلك في كات ثلاث المحكمة
 العثمانية والمنقلة الى اليونان قبل سنة ١٩١٢

في المصالح الدأئي لوفترلوزان على قدر ما يحتاج كل منها للمصادقة .
 ويتم تنظيم محصر اولي للعدد عند تركيا من جهة والحكومة البريطانية
 والروسية والابطانية والاباوية او ثلاث منها من جهة ثانية يكونوا قد وضعوا
 اشارات التصديق عليها

ومن تاريخ هذا المحصر الاول تأخذ المعاهدة محراما في بين العافدين الذين
 صقوا على المعاهدة ومن ثم تأخذ محراما مع بقية الدول من تاريخ مصادقتها عليها
 على ان احكام المواد ١ و ٣ والفقرة ١ من المادة ٥ و ١١ تأخذ محراما فيما بين اليونان
 وتركيا من حين تصديقها وتتم تنظيم محصر الاول
 الحكومة البريطانية تدلى كل من لدول الوفاة نسخة رسمية عن محاضر

الحفظ والتصديق

ولوية . فذكر وتم كل من اونس الماكورس ادره هذه المعاهدة
 صنعت في لوزان ٣٢ ثوز سنة ١٩٢٣ نسخة واحدة تضم الى سجلات حكومة
 الجمهورية الفرنسية وفرنسا الى كل من دول هذه انة نسخة رسمية بها

تنظيم المحاكم في تركيا

القانون الجديد الذي اقترحه المجلس

وافق مجلس الامة الكبير على قانون المحاكمات الشرعية وقانون المحاكمات المدنية القضائية في تركيا عد الاصلاح الجديد بهذا التعديل :

المادة ١- تنشأ في الجمهورية التركية :

محكمة تسمى المحكمة الصلحية تتبع في زليها واختصاصاتها قانون الخاص .
ومنتأيا . محاكم تحمي المحاكم الاصلية تحت كل واحدة منها اسم القضاء المركزي الذي
تكون فيه) وتتألف من رئيس وعضوين . وتنشأ ثالثا : محاكم تسمى المحاكم الجنائية
تتألف من رئيس واربعة اعضاء . (مستشارين انعز في القضايا الجنائية وبكونت فوق
الجميع محكمة تميز واحدة

المادة ٢- يسطح تقسيم محاكم الاصلية الى دوائر متعددة في الاماكن التي
تدعو الحاجة فيها الى ذلك . وبسبب هذه الحالة يعلق على رؤساء هذه الدوائر رئيس الدائرة
الا لى تم التاية . وتتولى وكالة الجنائية تقسيم الاعمال بين هذه المحاكم في الاماكن التي
تعدد فيها نسبة المصالح وانواعها

المادة ٣- طر المحاكم لاصية في جميع القضايا الحقوقية والتجارية والجزائية
التي يمكن الحكم فيها طبقا للتوايين الاطعمة الموضوعية . ويتنى من ذلك المواد المدحلة
في احتداد من محاكم المراجع . جنسية . ونشر ايب . المحاكم لاصية كونهل في قضايا
التوبة . والفة . شره . الوقف . الولاية . الوصاية . ولارت والحجز وبك . اثبات الرشد

النفذ، نؤلف من رئيس، رئيس محكمة، من يكون للحقوق واختصاص رئاسة الاجراء
ومأمورية لاجراء محكمة حكومية ولا تشمل الارامل لاجراء النيابة وحدها
المادة ٨ = نؤلف دائرة النيابة الاستدعاء في محكمة التمييز وبغية دائرة محكمة
التمييز الشرعية على ان يحل محلها دائرة النيابة للحقوق ويضاف اليها رئيس النيابة مع
معاونين له

المادة ٩ - ان وظائف محكم الاستئناف ملغاة

المجلة القضائية - بيروت

القضاء في الاسلام

القضاء . والقضاء في الاسلام : فرع من الاسلام ذات اهمية سيى يادى . الامر على ما كانت عليه من قبل . فلم يكن حكم في ايام الرسول غيره وكذلك كان الامرايام خليفة ابى بكر

والسبب في ذلك ان الاسلام كان لذلك العهد قلا ، محصورا في جنوبي الجزيرة وكان قد نمت في روع الناس ادابا سامية ، بعث فيهم اخلاقا عالية خابت لب من دخل فيه انخابا وامنانا . وحركت فيهم رحمة وحنانا ومكنت عليهم عواطفهم فقلت الخصومات في تلك الفترة . وحذف اعتداء هؤلاء الناس بعضهم على بعضى . وكان اذا وقع شيء من ذلك اختصموا الى صاحب الرسالة ، فيقضي بينهم او استفتوا اصحابه ، ووقفوا عند فتياهم .

بل بلغ الامر فوق ذلك ، اذا كانت الرجل اذا احترمه ، جاء مقرا من ذات نفسه فيقول يا نبي الله لقد كان مني كيت وكيت .

ان زمتا هذا شأنه لا يحتاج الى فضاة احصاء ولا الى قوانين محددة ، بل كان حسب ما كان فيه من كتاب الله وسنة نبيه .

فل امتد سلطان الخلافة الى العراق والشام ، واتسعت رقعة الملك ، انتلمت تلك الصراحة التي كانت في نأمة الاسلام . وبعد ان دخل فيه كثير من الاقوام رهبة او رغبة . لذلك ، ولأستعمال الخليفة عمر شديد امر هذا الملك . رأى ان يجعل القضاء عملا مستقلا خاصا ، فهد فيه الى ثلاثة تخيرهم من اهل الدين والعلم ، فجعل ابا الدرداء معه في المدينة وبعث سريحا الى البصرة وولى ابا مومي الاشعري بالكوفة

فكانوا أول قضاء في الإسلام كما كان عمر بن الخطاب أول دفع
القضاء إلى غيره.

وكتب عمر، الى عمرو بن العاص في سنة ١٠ هـ في سنة ١٠ هـ، كتب
 بن يسار (١) وكان ممن مضوا في الحاخلية
 بن ابي العاص (٢) فالتحقها عمل مصر سنة
 ذلك الى ايام بني العباس فاستعمله ابو عمرو المنصور له
 الحضرمي على مصر سنة ١٥٥ اما الـ (٣) التي كان يجرها عمر على القاضي فثمة
 درهم كل شهر وموئنته من الخنطة
 ثابت، وولي الثاني شريحا وابا الاسود الدؤلي

وحياء بنو امية ونعواها - هذه - شمس معوية على قممها - سميكة
 الانصاري فلما مات استغنى ابا اندريس الحولاني غير ان وراثته لم تدم عدت
 في ايام بني امية ، تصاعداً مذكوراً ، فبانت الف دينار في السنة .

وكان عدد القضاة ، يكثر ويقل حسب الحاجة ، حتى ان عدداً كثيراً عاد
سكانها وكثرت خصوصياتهم ، ولى عليها الرشيد قسمة عمدة . وحمل ابا يوسف المشهور
قاضي القضاة وهو اول من تقب بهذا لقب . فوصل اليه توبة عمدة عدداً . ثم
قضاة سائر الأمصار . وحمل ابو يوسف القسمة أيضاً حاكماً بميروف . اما
وظائف القضاة في ايام بني العباس فقد كانت اقل من في ايامه . اذ هبطت الى
ثلاثين ديناراً . حتي بلغت ايام المأمون ٢١٠ دية . في الامة . فلما ملك بن طولون اعادها
(١) وفي اخبار القضاة كتب بن خضرة

(٢) وفيه قيس بن أبي العباس دلا من سائر بني قيس ومن رده هذ اصح

لأنه عاد فيما بعد فقال عثمان بن قيس *

(۱۳) پر ادروسیطیفة ما بقدر لصاحب العمل من صدم او رزق

وكثيراً ما كانت تختلف احكامهم وقواعدهم لأحالات بينهم في الآراء وصرف
الاجتهاد، او مناهج القياس .
وقد جاء في الوسيط :

انقضى زمن الحنفية الحاشدين ، فزيد بن زيد كثر ، لا ما كان من تركيبة
المصحف . وكان يرجع الناس في امر بينهم وديار كثر انما رتبة رسوله ،
اتتبه عليهم امر من الامر ، رجعوا الى حقه
فيه ، واستظهر اجتهادهم في عمومه وقد كانوا يقولون ان النبي صلى الله عليه
وسلم - وفتاوي الصحابة ، خشية ان يجهلوا في الامور على الكتب ، واهمال
حفظ القرآن الكريم ، قالوا ان الكتب عمدة في جميع ما يتعلق بالدين .
ثم لما حدثت الفتن وتعددت المذاهب ،
والرجوع فيها الى الحل والربط ،
على رؤسائهم ، وتركوا رتبة رسول الله ، فأتوا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
ذكر محمد بن حرم
استعار الله ربع يوماء مدون ما كان عن في كتابه عمر
الى الامصار»

وهكذا لم يكن نقصاً ان يرى ان حقير المنصور العباسي - مراجع مدونة
يستمدون منها وبقية يسون بها سير اقرانهم وكذا تركوا كتبهم واهلهم
نقض ابو جعفر المنصور ثم فشت المباركة

وجعل يحث الامة والعقلاء على تدوين الحديث
الجوائز المالية في هذا السبيل
والنصيف ، في العلوم الاسلامية . ومنهم من قال ان القراء ، والفقه ، والتفسير
والحديث في اهل الاسلام علماً واحداً شعثاً تميز عن توبى الآراء الى ان

صحيح كل علم متقلاً من غيره . من استقر الفقه سجي اصحابه الفقهاء وكانوا فضلاً يسمون
 اقراء نعمه . ثم تراءى في كل مجال . العرب . في اول امرهم قال العلامة ابن خلدون :
 « ما من لغة فيها الى طرف من طريق اهل الاسير والقياس ، واهل العراق
 وطريقة اهل البصرة . واهل احواز . وكن سبب فليلاً في اهل العراق واستكثروا
 من القياس وبنوا فيه . لذلك قيل لهم اهل الرأي ومقدم جماعتهم الذي استقر
 المذهب به وفي استنباطه ، وحيث يروى من اهل حجة زمان من اسس الشافعي من بعده ،
 دحر اهل احواز وعراق ، وبقوا اليه الحديث ، فتساوى الفرقان في
 معرفته ونشأ عن ذلك عدة مذاهب . - سره : مذهب الشافعي ومذهب الحنبلي ،
 وكما انما كان في اهل البصرة والقياس ، في المذاهب الاربعه المشهورة ، التي رتبها
 معظم الامة في امر دينها ودنياها ، الى يومنا هذا .

والامة الاطهار سيرة ائمتنا اجدد كل علمه عن شانه الصحابة وقيل
 عنهم ، وانما اقم من اقرب الكون وما صح عنه من الحديث على قلته مع
 استعمال الرأي والقياس

في سيرة ائمتنا . وروى في رواية طرقت الصحيح بينهم .
 والامة في مذاهب الحديث . الشافعي (٣) استنبط
 مذهب من روى في مذهب وسطا من اهل الرأي
 من اهل الحديث من امثال مالك واحمد .

بيان (٤) استنبط مذهبه من السنة مشوباً بشيء من القياس
 والرأي . (٥)

(١) ولد سنة ٨٠ - ومات ١٥٠ (٢) ولد سنة ٩٥ - ومات سنة ١٧٩ (٣)

ولد سنة ١٥٠ وتوفي سنة ٢٠٤ (٤) مولده - ١٦٤ ووفاته ٢٤١

في المحاكم

غلام يقتل

من اجل ١٥ شلماً

✽ في انكلترا ✽ (تعريب الحقوق)

اشتملت محكمة الجانيات على خمسة الاسماء في الساعة بقضية شارلس ادوارد فندن
وسمره ٢٢ سنة وكر في ماضي عملاً في معامل الملاح الملكية وساكن في ريفرفو،
التون، هاتس . فقد تمت المحكمة من ثلاثة قضاة . وكان قد حكم عليه بالاعدام من
محكمة وشستر السيارة من اجل ارتكابه جرم قتل جون رينشارد طمدون وعمره ١٥
سنة وهو صبي بني مستخدم عند الكثير وكسوف المتقاعد في بيتش وقد استأنف
بندن قرار التجريد والحكم وادخل الى قفص المجرمين في المحكمة ليسمع سير المحاكمة
الاستثنائية ولكنه لم يخذ الوضعية التي اتخذها لانه محاكمته في المحكمة السيارة التي
كانت مظهراً للحفاة الغلة وظل حول محاكمته لاستثنائية جالداً في القفص سائراً
وجوه يديه حتى احل الرئيس . لقي في المحكمة انتصب مذعوراً وعلا وجهه
الاستمرار عندما تحقق ان اماله قد حلت نتيجة لاستئناف .

ان حادثة قتله . بيا من اجل سلع زهيداي ١٥ شلماً برهنت على طبيعة وحشية
وحارجة عن حد الانسانية . ففي نصارى الدبس الواقع في ٥ تموز الماضي صرف طمدون

معلمه بعد ان اعطاه اجرته الاسوعية النعنة ١٥ سنة وقد اجر يشترى به لنفسه طعاماً وبعد ان صرف ساعة من الزمن متنبهاً تتاهدة الألعاب في الساحة المخصصة لها : ذهب الى ضيعة بيتش المذكورة ودخل احد المطاعم طلب طعاماً واكل ومدا ان دفع الثمن سار في طريق بيسكتوك وصين هناك رجل فمدن يسير وراءه وهو يناديه باسم (جاك) ولكن العلاء التفت الى الوراء فقط ولم يقف ، ثم انب مدن زاداه ثانية فوقف طمسون وانتظر المظنون الى ان لحق به ثم سار الانسان معاً الى روضة ودخلها من فوق السياج وامعا فيها كاتهما بفتش عن اعشاش الطير وكان قد مر من هناك سائق سيارة كبيرة لحل الاشغال فرأى الاثنين فوق السياج وكان من امره انه تمكن من التحقق من شخصية احدهما وكل ذلك من الاهمية بمكان اذ قال عنه انه (رجل اسود البشرة ذو شعر احمى) واستطاع تعيينه عند التحقيق وقد عرفهما ايضا موزع الرقيات اذ كان قد رآهم في الروضة سائرين في جهة الحط الحديدى قرب المكان الذي وجدت فيه جثة طمسون .

وبعد ذلك شوهد فندن وحده والذي رآه مساعد معلم الكشفة وكان ذلك بعد خنق الغلام طمسون بربع ساعة وقد ا طرح المنهم العصا التي كان يحملها واوضاعها طلب من المساعد الموما اليه عود نقاب وظل سائراً في طريقه الى (التون) وقد عثر في الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي اثنان من الدور على حمة الصبي يدعى احدهما ارثور كول والتاني جاك بلات المدا كان قد نزل تلك البقعة في ذلك الصباح . وكان العشب الملبد بالقرب منهما ينبي . بان عمراكاً عيقاً قد حدث . وقد تدت عنق الصبي وثيقاً بالطوق الناعم الذي كان يلبسه وعقد عقدة زقت وضعت عليها شديداً وعدا عن ذلك فقد شوهد خدوش دائر صر على وجهه واظهر الكشف الطبي على الجثة كسراً في الجمجمة واما الدماء التي كانت مع القتين فلم يعثر عليها . وقد طلب البوليس اثناء التحقيقات من المظنون عليه ان يحضر معه يوم الحادثة وعرضه

مع عدد من اتراده واولاده على اليهود فعرفه اكثر من ابيه هو الشخص الذي شوهد مع
طمسرون قبل الايقاع به ونفى عنه ومن هذه نوع قبعته عن
رأسه ولدى شعره الاحمر وهو انما ليس انه بذلك السبب
اعطى لامراته عشرة خلعت ورقة بقر وحمسة ثياب معدة على كرهن السيد نفس
النقود التي كانت الممدور طمسرون قد استعها من معه في الحيرة .
وقد اختلفت اضر بجهته اشياء فقال انها نقود كانت في افرجه وهو في البكة الحريدية ثم
بعد ان تردد قبلا ل ل دفعته في عدم حرق في الاعتصام مع من معش
الوليس لم يقتنع هذه اضر بجهته وقل له : كنت لامراتك ان حجاب هذه القدام
من احد ملاعب الناس اولئك الذي يظهر له انما هو ان يتل بذلك الممار
فاجاب فنحن على ذلك بقوله :

اي قلت ذلك زوحي لانها تح هي دما بجهته من وما علمه فعدن بان الطان
واع عليه بكونه هو مقترب جرم قل الملام طمسرون قل انما اذهب قما الى طريق
يتش بل كنت مضطجعا تحت السياح في الروضة ثم ذهبت الى البيت في الساعة السادسة
ونصف وصادمت في طريق معمل الكشافه وساعة عود ثياب

ولدي رؤية المدعى مستنفا من المستر ارملة ومع اعابي عن احواله عليه ان
اسباب الاستئناف هي : ان القاضي اصل هاهنا (الطوري) اوتج عن ذلك خطأ في
هم البيئات في المحاكم الابتدائية وسأل احواله ان : حجج يستمع بهت اخرى على
جانب عظيم من الاتمية من شأنها ترجيح استاهاكم عليه لدرسيه . وكان قد
قدم شهادات حمر وحووده سارية ذلك اليوم عد وتوع اقتل بعضها مطابقا لشهادات
شهود الانهام اما اكثرها لو صدق لانه كان في حجة معاكسة لتلك التي
اشار الشهود اليها في افادتهم وفي نواحي ان بعض اليهود اقم على ان المطبون قد
شوهد في طريق يستكسوك حالة كونه قد اكد له بحكمة ولا انما انها كان قرب حشر

اسكندر وقال: «وأيديته مملوءة بدماء كثيرة» ثم تبين حقيقة ان معلمه ومعه وبشر كان قد ذهب واحده الى حرس اسكندر عشية ذلك اليوم وصار من الطبيعي ان يكون المحكوم عليه قد وجد هناك اذا كان قد رآهما. والمستتر فيشر كان مستعجلاً لان يشاهد ما كان في الحرس في ذلك المدة ولو انه يمكن قد رأى لندن هناك وقال المحكوم عليه ايضاً انه شاهد بالقرب من معبد السباح رجلاً يحلب بقرة وقد ثبت ان رجلاً كان يصاب بقرته في ذلك المكان مساء ذلك اليوم وكان يراى استدعاء ذلك الرجل للشهادة.

بعد ذلك قال القاضي القصة: ليس في الامكان التعمية واخفاء الواقع من ان المتهم قد اعطي الادانين مختلفتين عما وقع عند ذلك اليوم بماله علاقة به والان يرس في المرحلة الاخيرة ان يؤيد احدهما بتوسع فيها ولا يمكن ان نسمع شهادات كهذه. فاحاب المستر ادمس عرض على ذلك ان الشهادة غير المقبولة قانوناً هي شهادة زوجة فندن (المحكوم عليه) المتقدمة بصرفات زوجها وبعض المحادثات التي حثت بينهما في حلوتها بعد احاطته على المحاكمة وحتي ان يقول اننا ان هذه الشهادة مناقض لحكمة القانون فقال احد القضاة المستر ادمس عرض ان المتهم قال لاحد امراء الوابيس في أثناء التوقيف: «فر ابوحتي اني مذنب ومذنب لك لهذا الحرم» فقل تقول بعدم سماع الشهادة على اعترافه هذا وحاب المستر ادمس عرض: «لا اقوال ذلك».

فقال القاضي القضاة للعرض انه قال: «ذهب الى بيتنا وقل لبوحتي ان تعجب الفرد الذي سبب الدرع الاعلى في عرونة امي» الا نسمع الردة على ذلك فاحاب محامي الدفاع بالايجاب غير انه مع ذلك احتج بان لاغترافات الصادرة من موكله لم تكن اختيارية كما يجب ان تكون الاعترافات عادة في سيق اليها سوفاً وحمل على الطقما. مثلاً ان زوجته كانت قد اعطيت من قبله على اسئلة ممسح الوابيس التي كانت قد وجهت اليه في قبال قطعي حازم حملة على الاعتقاد بان في امكان حضرة المتهم اثبات

مدعياته الى ان قال : ان هذا يبلغ درجة لاغراء والسوق في نظر القانون . فقال
القاضي المستر اموري لو كنت مصداً في رأيك هذا وحسب في كل مرة يقول مأثور
الدوايس لمن : انك تهم . انك الاصولية الليلة الماضية ويحبب المص : نعم اما ذلك
الرجل الذي نطلبه فرفض هذا الاعتراف لانهم لم يوقروا ان النفوس لم لا اعتقاده
من مأثور "ويس فارتد" على قيمة الامة على ما هو في ادعي .

وحسب محامي الدفاع : قول ان قصي لم يعمل لامتحانات ودية تم تدرج
الى الحوض في مدينة القاضي فاحمد بن تان اشهادات التي استمعت فقال ان
جميع اراءات كانت شرد فرفل وانه ليس من مانعة ترومن على كون المتهم مذنباً .
ومع ذلك المحكمة لم تزل تهمه لا استند . على المحكمة . استمرارت شارلس لان يقول
شيئاً بهذا العدد . وردت الاستئناف وصدفت المحكمة .

الجزائرات

الجرائم

جرم جرماً من رب ضرر اذ ، اكتسب الاتم ولاسم منه جرم بالضم ومثله
الجرمة وهي مفرد جرائم .

وقد عرف ارب الحقوق جرمة تعريف كثيرة الا انه تم تعريف لها هو
ما يأتي : الجرمة اتيان ما نهى القانون عنه او اعمل ما امر به دون مسوغ قانوني مع
ان واضع القانون تهديد العقاب لامره او نهيه . لعقاب ونقسم الجرائم باعتبارات
مختلفة الى اقسام شتى :

١- جرائم عامة : تنسب الى ثلاثة فسام كما جاء في المادة الثانية من
قانون الجزائي وهي : الجرائم التي يعاقب عليها القانون ثلاثة انواع : الجنايات ،
والجنح ، والقباحات) .

وهذا التقسيم لا يزال مرئياً في فرنسا ، وبلجيكا ، والانيا ، واكثرها . الا ان
بعض الدول قد خالفت هذا التقسيم الى غيره فقسمت الجرائم بالنظر الى قصد الاجرام
وعنده الى قسمين : الجرائم العمدية ومن ذمب ان هذا الرأي من العلماء الاعلام
(فوستن هيلي)

اما باعتبار لايجات الاخلاقية ونقسم الى جرائم صعبة وجرائم وضعية .
فالجرائم الطبيعية هي التي يدرك الانسان منعها بالعقل ويستنكرها بالفطرة اما الجرائم

الوضعية وهي التي ليست طبيعتها مستكبرة وممدوحة وانما هي على منعها احد القوانين الموضوعة .
 مثال الاول القتل العمدية الممنوع في احوال التي تحظر الانظمة الموضوعة الممنوع فيها
 اما باعتبار شكل ايقاع الجريمة فتقسم الى جرائم اجرامية كالقتل والجرح وما اليها
 من الجرائم التي يحظر القانون انبائها ، واهمها كالتقصير في عمارة التنور وما اشبه
 من احوال التي يهي القانون فيها عن الاعمال . وتقدم ايضا الى جرائم ذات اثر
 وجرائم غير ذات اثر مثل الادنى القتل والسرقة ومثال الثانية الدم والقروح .
 وتقسّم الى آنية ومتردية : فالآنية هي التي يستمر فيها الحرم بمجرد وقوع الفعل . اما
 المتردية هي التي تستمر فيها اعاده الجريمة مادام الفعل لم يقطع ومثال الاول انتهاز السلاح
 ومثال الثانية الخروج على الحكومة .

وتقسم ايضا بهذا الاعتبار الى عادية وموصوفة واعتيادية ولوردنا ان نوفي
 البحث عن هذه اجرائها لطال بنا العسر فكتفي بكلمة مختصرة عن هذه الانواع
 الثلاثة فقولنا : في القانون بعض احوال اذا افتقرت بالجرم تستلزم تشديد عقوبته
 والجرائم البسيطة والعادية هي التي تكون مجردة عن تلك الاحوال اما الموصوفة او المركبة
 فهي التي تفتقرن بها . الجرائم الاعتيادية هي التي لا يوجب احدها القانون الا اذا تكررت كسرقة
 من الافرنس المذكورين في المادة (٢١٦) وفتح محل للعب القمار على الصورة
 المذكورة في المادة (٣٤٢) واهراء الفتيان والفتيات على الزنا كما ورد في المادة (٢٠١)
 وتقسّم ايضا الى جرائم مشهودة وجرائم غير مشهودة فالجرائم المشهودة هي التي يشهد
 الناس وقوعها بوقوعها على الجاني وهو متسلس بالجريمة او وهو قار ومعه الادوات التي
 استعمالها في ايقاع الجريمة

اما باعتبار الهدف فتقسم الى قسمين :

فاما القسم الاول يكون اهداف ارادة الهيئة الاجتماعية او الهيئة الاجتماعية نفسها (٢)
 تقسم الى جرائم مدنية وجرائم سياسية والمزق من القوميين هو لبس كل ما يقع تعجاء

الهيئة الاجتماعية من المراتب السياسية كبر من العمل بها

وقد ورد هذا التفسير في مادة لاء في من دون حراء

وتنقسم أيضاً إلى أربعة عمومية وحرمانية خصوصية. فكل من هذه القوانين

العمومية أو الخصوصية

وإنما بعض المراتب في المراتب العامة وتسمى المراتب العامة المراتب العامة
هي التي تنقسم إلى أربعة: ١- المراتب العامة ٢- المراتب الخاصة ٣- المراتب الخاصة
في سرفة ما فيها من مراتب من المراتب العامة ٤- المراتب الخاصة ٥- المراتب الخاصة
لم يتبدل فيه المقصد الخرمي المراتب العامة هي التي يتركها مدة الشخص بعينه
واحدة وغرض واحد

سيرة المراتب العامة

قررت دوات الملكية الألمانية سنة ١٩٠٠ مرفقة بسيرة من المراتب العامة. وستكون
مهمة النسوة التبرعات وإدارة كل شيء مما يتعلق مع المراتب العامة ورافق سيرة
الشوارع والمحطات. فكل من النسوة العامة المراتب العامة من الأقسام. ويمكن
في مراكز البوارج باستجواب النسوة البنات ويسمان عليهن سيرة الوصول إلى
المعاهد الخيرية والمنشآت العامة. وسيدرس دوراً خاصاً من الفهم الأزرق وقبعة
كبيرة من الناد. ويمكن صيانة المراتب العامة. ويمكن سيرة من يستعمل الملاكمة
والمصارعة وستكون المراتب العامة كرات من المراتب العامة.

انتقام ايطالي

في الساعة الخامسة مساءً من صباح احدى يدي من هذه الساعة خرجت
عربة من مدينة ماس (الارخبين) فاصدة النوكومن نقل المدعو يوسف رضا
وهو من المهاجرين السوريين في تلك الجمهورية ، ولما بلغت الى المكان المعروف باسم
(سين الماء) محم عليها بعض الاشقياء واصطفوا على راسهم عدة طلقات نارية من
مسدساتهم اصابت في ظهره وحده فقط الى الارض بين مثلما ويصرخ مستغيثا
بين توارى الفتنة بين لأحراس واحتتموا عن الابن .

وقد بلغ صوت ابرصاص والاستغاثة آن من من القعة كانوا هددوا قترا كصوا
الى مصدر الصوت وهناك وجدوا يوسف رضا صريحا والدم يتدفق من جراحه ،
فاسرع منهم الى اقرب منزل فيه آية لله فاتفقوا الخبر الى مديرية وليس بلدة
(السيال) فارصدت هذه رجال فرشتها حلا حتى اذا وصلوا الى مكان الحادث
احذوا في التفحيش عن القتل ولكن دون ان يقعوا على اثر .

وما كاد يذيع الخبر في المدينة حتى قامت دائرة البوليس السري بمهمتها فاوفدت
الى محل الجريمة امهر رجالها واحذتهم و بعد النقص والتدقيق الدقيق التي القبض
على الاشخاص الآتية اسماؤهم :

فرشيكو فاشيلي ، حوسيه براسيتو ، حوسيه توماسو ، عاصبار رانيه العمري جواني
فاشيلي الذي اعترف ، بعد التهديد والوعيد والميل والملاطعة ، ان حوسيه بريستينو
وحوسيه توماسو هما من مرتكبي احبائه .

اما الدافع الى ارتكاب الحرية فقد كان . . .

لفرنسيسكو فاشيلي ، وهو مهاجر ايطالي الجنس . اول ، فتاة في . جان العا والجمال ، قبل ان المجني عليه التقى بها مرة ولم يأت ان ما مر . كان ذلك لقاء واثقة حب وغرام

وقد حدث قبل . وقوع الحرية ثمانية اشهر . انت افاء والد الفتاة لدى محكمة الحيات دعوى على يوسف رضا خلاصته انه ارتكب الفحشاء مع ابنته ، فيبقى يوسف الى المحاكمة ، وبعد التبريد والتدقيق في القضية تبين للقضاة ان التهمة باطلة وان يوسف بريء فقصوا برأيه واطفوا امرأته ، ورعد فرسيسكو والد الفتاة وابرق واقسم على ان ينتقم من (السوري) تنقاماً هاملاً ترتعد له الفرائص وهكذا كان .

الرقيف الابيض

ثار ثائر الصحف الأرمنية الكبرى منذ شهر . ملأت عمدتها بالاستنكار والاستفطاع اثر وقوع جريمة سامة في احدى مدن تلك الجمهورية وهذه خلاصتها :
كارمن اربديا فتاة سبب عليها حبيبها الذي كانت لسأكه اثر خلاف شديد وقع بينهما تغذرتسو بته بالحقن فطرداه من منزلها افصح طرد دون ان يصفي ان توسلاتها او يستمع لابنتها لانها .

فخرجت كارمن شريفة طريفة . طالت مدة دون ماوى او حيل جديد تعيش

في كفه ، ولما ضاقت بها اسبل التحأت الى سيدة شريفة تدعى حواء ادى ، حورسا
كانت تجهل تاريخ حياتها فاحقتها بخدمتها مقابيل اجر يودعها هائلة الخوع ، العربي
وقد حدث يوماً ، ان تركت السيدة دى حورسا ايل الى احد من اهل بيته ، فكم ان
بعد ان ودعت ابنتها غريلا البالغة من العمر اربعة عشر سنة ، وهبت بها الى
الخادمة كارمن

وفي غياب الأم ابتدأت كارمن حياتها بمرتب زينة تحب الخمار ، حسب
الشراك لا يباع هذه العنصرية ، فادعت سيدي دى حورسا ، وودعت تلامها
ان تخرج بها من المنزل وتستدرجها الى شارع ريفادافيا حيث سلمتها لقاء مبلع
زهيد الى رجل يدعى حوسه باروس كان هناك في انتظارها .

واستلم الرجل الفتاة واقتادها الى بيته وهي تجهل ، يخوض لها الدهر من الزنا
والخن وهناك في غرفة مظلمة اقبل بها بالزلاخ الحديدية اثب وحش القترس بحبه
في الفتاة العذراء

وعادت الوالدة الى المراسلة فتلقته استهاريكية ، تحفة واضعتها وهي تذرف دموع
على الحادثة الجنايية التي افقدتها مهرها وعفاها فتصاعد الدم الى رأس الوالدة المسكية
وشعرت ان الأرض تميد بها فاسرعت الى دائرة الشرطة حيث رفعت شكواها طالبة
عقاب المجرمين بصرامة متناهية

وقد اهتمت دائرة الشرطة لهذا الحادث اهتماماً عظيماً ، وه تلت ان القت القبض
على الخادمة كارمن واودعتها السجن .

ولا تزال الشرطة ساعية للقبض على حوسيه باروس الذي لم يوقف له عن اثر .

موضوعات شتى اللغة العربية في

دواوين الحكومة

بقلم الاستاذ اسكندر الخورسني البتحي

—٤—

- ٨٠ - ويمدون ضغطاً على ويقولون اضبط احكامك على فلان " يريدون عصره وزجه وشدد عليه في الامراي ضبة والصواب ان يتعدى نفسه ويقول اخذت فلاناً ضغطاً، اذا ضبقت عليه لتكرمه على شيء ونلجته اليه .
- ٨١ - ويقولون « مشيا سوية » اي متصاحبين مجتمعين وهي « وئت سوي » يقال قسما الشيء بالسوية اي بالانصاف
- ٨٢ - ويقولون « عقد اشراكه » والصواب الشراكة .
- ٨٣ - ويقولون بن « انفيان » ضمانية « قياساً على كعنة وفي كتب المعن ضمن الشيء وبه ضمناً وضمناً كمنه .
- ٨٤ - ويقولون « حوياً على كذاكم » والصواب حوياً عن كتابكم وفي اللغة احابه واحاب عن سؤاله والي سؤاله اجابة رد له الجواب
- ٨٥ - ويقولون « انطلي عليه خداعه » والصواب استعمال — جاز وراح في هذا

المسمى وفي اللغة صلي العبر الهاء وبالهاء اي القطر ان يطلبه ضلياً الختخ ولم يسمع
انطلي من هذا الفعل

٨٦ — ويجمعون «مطلوب على مطالب ويقولون مطالب الحصص والصواب
مطالبب الخصم

٨٧ — ويقولون «استطردت المحكمة المحاكمة» يريدون تبعت وفي اللغة استطرد
الفارس للفارس اذا اراه انه مهزم امامه فدا لعه واقرد عطف عليه قطعنه فاستعمالها
هنا ليس في شيء من هذا المعني

٨٨ — ويقولون «ادن لرئيس له بالتكلم والصواب اذن له في التكلم
٨٩ — ويقولون «اثر المحامي بحسن دفاعه على القضاة» والصواب اثر في القضاة
اي ترك فيهم اثراً

٩٠ — ويقولون «اول امس» واول البارحة يريدون قبل امس وليله قبل
اقرب ليلة مضت والصواب انت يقال «ول من امس» «البارحة الاولى» وارس
يبني على الكسر اذا اريد به اليوم الذي قبل يومك ليلة ويعرب اذا اريد به يوم
من الايام الماضية اذا جمع او صغر او دخلته ال او اضيف .

٩١ — ويقولون «حجاً بالتساهل تذازت عن نصف حقوقي» وحجاً بالمصلحة
العامه نعمت كذا «والصواب تعديته باللام او رأساً فيقول حجاً لتساهل وحج
المصلحة العامة

قال صاحب بشينة :

لو كان في قلبي كقدر فلانة حجاً لغيرت ما أنتك رسائي

٩٢ — ويقولون (احترت في اسري) والمسموع عن العرب حري في الامر
وتحير اي وقع في الحيرة وحيره تحيرا اوقعه في الحيرة .

٩٣ — ويقولون — (هذه الدعوى غير مختصة بمحاكمة الصلح) اي غير متعلقة

٩٧ — ويقولون «فعل هذا برضا، واختياره» والصحيح برضا واختياره لأن الفعل رضي رضى ورضواناً لارضاء

٩٨ — ويقولون بعد التأمل في المسوب أو في حروف القن يريدون تحقيق النظر في حالات القضية والصواب «بعد تأمل حالات أو أحوال القتل» بحذف حرف الحرف وفي كتب اللغة تأمل شيء لا تأمل في الشيء وكذلك عند استعمال حروف جمع صرف بمعنى أحوال أو حالات لأنه لا يرد شيء من هذا في كتب اللغة .

٩٩ — ويستعملون كلمة عدد بمعنى رة ويقولون «جواناً عن كتابكم عدد كذا» والصواب رقم كذا أي علامته العددية كذا

١٠٠ — يقولون «ثلاثة سبعين» ثلاثة عشر قضية وخمس دهاير وسبع عشر شاهداً والساعة الثانية عشر والقاعدة الصربية المدة أن العدد المزد من ستة إلى عشرة يخالف العدد ويكون دائماً مع المعداد المذكور ثلاثة مع المعداد المؤنث ويجري العدد المزد هذا المحري في العدد العطف وكذلك في العدد المركبان الاحاد فيه يخالف المعداد واما العشرة فتواتر اسمها ثلثتها التاء مع المؤنث وتتحد مع المذكر ما فيها من لأحد مع سبع مع على وأن فاعل يطابق صاحبه في التذكير والتأنيث لأنه واحد وهو يجب ان يقع في الامثلة السابقة وثلاث سبعين» وثلاث عشرة قضية وخمس دهاير وسبع عشر شاهداً والعرفه الائمة عشرة .

كذلك لا بدرونث متى يجب ادخال ال التعريف على العدد ومتى لا يجب ادخاله فيقولون :

١ حصر الامة المحرمين ودعت الامة مارعين قرشاً والقاعدة ان تدخل ال التعريف على العدد ان كان مجرداً غير مفسر كواحد والاثني والثلاثة الى العشرة او مفسراً تحبيز وهو المعداد نحو خمسة شهوداً والثلاثين قرشاً وعلى المعداد ان كان مضافاً اليه فحة الامة المحرمين وعلى الامة الاول ان كان مركباً نحو الثلاثة

عشر مجزئاً وعلى كلا المتعاضفين ان كان معطوفا نحو خمسة والعشرين قرناً واما نحو اربعة مئة يوم وحصة الاثر. قرش فيحوز فيه تعريف المعدود فقط وهو الأكثر نحو هل سلمت خمس مئة الجنيه ويجوز تعريف الجزء الاول فقط مميزاً بالثاني المضاف الى المعدود نحو ماذا فعلت بالسبعة مئة جنيه .

وتدخل ال التعريف على العدد المفرد وهو من الثلاثة الى العشرة وحده وعلى المعدود وحده او على كليهما وفي الاول يكون المعدود منصوباً على التمييز نحو اين العشرة شهوداً وفي الثاني يكون مجزئاً بالاضافة نحو احضر خمسة الشهود وفي الثالث يكون تابعاً نحو اين الثلاثة الاقلام .

ولا يجوز ان يقال سأت الخمسة شهود اذ لا يجوز اخاوة المعرفة الى نكرة فاذا قصد تجريد اسم المعدود من ال فالواجب صبه يقال مثلاً الخمسة شهوداً والعشرة مجرمين على ان الفصل ادخال ال على اسم المعدود فيقال خمسة الشهود وعشرة المجرمين او ادخالها على الاثنين فيقال الخمسة الشهود والعشرة المجرمين .

وكثير من يكتبون اسم العدد الوارد نعتاً بالارقام الهندية ويقولون العدد ٣٠ من الجريسة الرسمية والمادة ٧٠ من قانون الجزاء وهذا خطأ والصواب وضع ال التعريف قبل الة اذا كان المفعول معروفاً ويكتب مثلاً اعدد ال ٣٠ والصفحة ال ٧٠ لتتم المطابقة بين النعت والمنعوت كذلك لا يجوز ان يقال الساعة الخامسة ونصف لأن عطف نكرة على معرفة غير جائز بل يقال الساعة الخامسة والنصف .

ضريبة على تهريب الروم

ارباح غير مشروعة قدر تسعة عشر الف جنيه في السنة

قرار مهم لمجلس الملك الخاص

صدر قرار من مجلس الملك الخاص المؤتمن من الفيكتوريين والورداتكنسون والورد دارنغ والورد القافى ورنكنون بان المتاجر غير المشروعة عرضة لضريبة الدخل كغيرها وذلك في قضية استثنائية مقدمة من وزير مالية كندا للحكم الصادر من المحكمة العليا بان المتمر سبيل ر . سميث من وندسور من اعمال اونتاريو ادي ارباحه ربح في صوف سنة واحدة ١٩٠٠٠ جنيه من تهريب الروم غير مكلف بدفع الضريبة على هذا الدخل لان ارباح المتاجر غير المشروعة لا تعد دخلا في نظر القانون المخصوص . فالورد هيدن حين اعطاه القرار بقول الاستئناف وان على المتمر سميث ان يدفع المصاريف الاستثنائية صرح بان صلاحية المجلس النيابي في الاملاك البريطانية سيك موضع الضريبة على الدخل مستندة الى الفقرة الثالثة من المادة (٩١) من النظام النيابي لاميركا الشمالية الاسكيزية لسنة ١٨٦٧

وقد اضاف حضرة الورد الى ذلك قوله ان هذه الصلاحية يمكن التوسع فيها

كثيراً حتى انه يسوع تدبير الاموال باي طريقة او بمرض اي ضريبة ولما كان للمجلس النيابي في الاملاك البريطانية سلطة كلطة رئيس الحكومة وله بلا ريب ان يفرض ضرائب على رباح من هذا النوع وفاقاً للعادة المذكورة عند الروم والمسألة الوحيدة هنا انما تتعلق بمبنى عبارة المادة وهل يفهم من منطوقها لزوم فرض الضريبة في احوال كهذه ثم قال بعد هذا انه لا يوجد سبب راجح

للاعتقاد بان التعبد المستعمل من قبل المجلس بقصد به استثناء انتخاب كحولاء من الضريبة ولا سيما اذا قلنا بهذا يكون قد انتقلا كهل اولئك الذين يتعاضون المتأخر المشروعة في كندا جميعها - وصلا عن ذلك فمن الطبيعي ان يكون المقصود فرض الضريبة في كندا على مبدأ واحد مدلان ان يحتنف وقع الضريبة باختلاف قوانين المقاطعات ليس من الامور الطبيعية ان يكون مطوق النظام النيابي المشار اليه يمكن لانتخوص آتئين لاهلات منه وان كان للمجلس النيابي الحق فرض الضرائب عندما يرى ذلك لازماً ولكن بمقتضى مجلس الملك الخاص ان ذلك المجلس عندما فرض الضريبة سطر الى ما يرتك في الاقاليم من المعاملات والاعمال غير المشروعة وبالنظر لهذه الظروف بمسح حكم المحكمة العليا يؤيد الحكم الابتدائي المعطى لصالح الحكومة.

تعريب الحقوق

النقد والتقرير

مجلة العرفان المثالت والمثاني

ليس من يجمل مجلة العرفان تلك المحلة التي مضى عليها وهي دائرة في خدمة العلم والادب ثمانية عشر عاماً صدر منها فيها احدى عشر مجلداً حوت بحمد صيحه من المقالات العلمية والاجتماعية والادبية ما لم تحوها مجلة عربية اخرى ولا يدع ان يرتقي بالعرفان صاحبه وهو الكاتب الك. والعالم لحرير المدس لا يشق له عار يوماً فيوماً سلم التقدم ويصعد به آناً وتآدحت لتسبح حتى صال وهو اس لبون صولة البزل القاعيس وامتنطى وهو في بلاد الخيل والابل متن السيارة ولطيارة . وقد جائنا منذ مدة الحز الاول من المجلد الحادي عشر منه وأميناه طامحاً بالموضوعات القيحة لا عظم كتاب العرب ومكرتهم فضلاً عما حواه من الدور لكثير من زعماء العرب اما ورقه وطبعه فمن حود مع وحدث صرار . وقد اعدنا ادارة العرفان كما اعتدت لعمر مع هذا الحز تحفة مبهمة وهديفة تيمية الا وهي المثالت والمثاني وهو ديوان شعر لاشاعر المطبوع عليه امدي دموس فشكل لما على ذلك .

باب في التوارث

خلاف ما كان عليه من قبل من أن التوارث من محكمة التمييز في الآستانة

في التوارث

(القرار في ٢٤ مارس ١٣٣٨ رقم ١٨)

لما كانت بينة التوارث من الحجج القطعية فإن اتخاذ القرار بخلافها مخالف للحكم
النافذ .

(القرار في ٧ نيسان ١٣٣٨ رقم ٣٧)

إذا قال المدعون بأنهم سببوا في توارث دعواهم بحق الحل المدعى بأنه مرمي ،
فما طرأ إلى أن التوارث على ما هو في المادة ١٠٦٣ من المجلد - يفيد علم
اليقين ، أنه بهذا لا خلاف صريح مع البينة العادية وعدم الامتناع الدقة إلى هذه
الجهة مخالف للقانون .

(القرار في ١٠ حزيران ١٣٣٨ رقم ٧٣)

(وفي ٢٧ كانون الثاني ١٣٣٩ رقم ١٥٦)

لما كان التوارث يبدأ باليقين يقتضى حكم المادة (١٧٣٣) من الملة وكان
الأدلة تدل على أنه محسب كما أنه يتعين وقوع التعارض في الحجج القطعية
ولا يمكن إقامة التهمة (التهمة من ١٤ الطومر) كما فأنهما أقام شهادة اتوارثا ولا
وحصل بها المقصد أي حصص العلم اليقيني عند الحل كما كان ذلك الطرف هو الذي

اثبت مدعاه يقيناً وبلا شبهة ولا امكان للشك في صحة ما ادعى من تحرير ادين اقامهم الطرف الآخر لانها بخلاف اليقين .

(القرار في ١ حزيران ١٣٣٠ رقم ٤٤)

اذا ادعى احد قرية على القرية الاخرى ان له حقاً في ارضها وادعى اهل قرية المدعى عليهم دفعاً له في ارضها فالتفتل اليهم من القديم واقام كل من الطرفين . والتواتر لا يصح اعطى قرار بأنه يجب ان يكون الطرفان متصرفين بالمال المذكور مشتركاً . ولكن بالنظر الى ان يني التواتر اضعفت متانة لتساوي في شهادات الشهود . ادين اقامهم الطرفان يجب الرجوع الى اصل المدعى وادعى به من طرف المدعى . وادعى به من طرف المدعى . هذه الجملة .

(القرار في ٢٠ مايس ١٣٣١ ص ٦٨٣٥ عن جريدة العدلية)

وان كان قد اعطي القرار بردية واترالي ادا ادعى عليهم اقامتها وجود المدعين خارجين وانه لما كانت رتبة التواتر مرجحة على سائر الادلة وكان المدعى واحداً من اي الطرفين اقيمت كان اعطى القرار على اوجه المذكور محلياً للقانون .

(القرار في ٩ اغسطس ص ٦٩٩٨ عن الجريدة العدلية)

اذا استند كل من المدعي والمدعى عليه الى التواتر واثام جماعة يحضرون بصورة توافق ادعاه وراى المحكمة ان ليس من الجماعين احد ممن سمع شهادة كل من هاتين الجماعتين بحكم البيئة العادية .

في توجيه الخصومة

(القرار في ٢٠ شباط ١٣٢٦ ص ١٧٥٩ عن الجريدة العدلية)

لما كان المدعى محمداً على اعادة الملح الذي عثر به قد اخذه بدون استناد الى سبب من الاسباب القانونية فان خصومة تتوجه عليه .

في ثمن المثل

(القرار في ٢٨ شباط ١٣٣٨ ص ٣٧٩٨ عن الجريدة العدلية)

يجوز ان يكسب المدعى اتعيبين المدعى به هل هو ثمن مثل ام ثمن مسمى .
في الجزاء التقدي

(القرار في ٣ تموز ١٣٣٥ ص ٧١ عن الجريدة العدلية)

ان الجزاء التقدي 'سماحق بإدارة الخراج والريجي (حصر الفدان) لا يدخل في
قانون العتو العام لانه معدود من حمة احقوق الشخصية .

في جناية الحيوان

(القرار في ٥ مايس ١٣٢٨ رقم ٥٠)

قد جاء في المادة ٩٠٩ من المجلة انه لا يجوز الحكم على صاحب الحيوان اذا
لم يثبت تعديه قصداً كدوقه الحيوانات نحو الزرع او عدم منعه اياها حينما تاهدها
تلفه .

(القرار في ٥ مايس ١٣٢٨ رقم ٥٠)

اذا ثبت ما يوجب مسؤولية صاحب الحيوان يقتضي تضمينه قيمة الزرع حين
اتلاف الحيوانات له ، وذلك بان نقوه الاراضي ازروعة مع الزرع ثم نقوم بلا زرع
فيكون التماثل بين القيمتين هو قيمة الزرع يوم التلافه فيضمن صاحب الحيوانات
هذه القيمة .

في الجهاز والمهر (دوطه)

(القرار في ٩ اغستوس ص ٩٩٥ عن الجريدة العدلية)

كالت دوطه 'الطاركة والمطارنه مأذونة بروية دعاوي الاجهزة والمهور
ان راعن ذات التي تقع ثأنيها يقتضي ان تقدم الى المجلس الاعلى من محل روية
تلك الدعاوي .

في الجيرو (الحوالة التجارية)

(القرار في ٢٢ تشرين الثاني ١٣٢٨ رقم ١٨٧)

اذا تبين ان الجيرو كتبت على السلعة (الواسعة) بعد انقضاء اجل الاداء (اي بعد الوعدة) لا تكون مرعية - وبليه لا يمكن اقامة الدعوى للاستناد الى جيرو كتبت بهذه الصورة -

(القرار في ٨ مايس ١٣٢٩ رقم ٤٦)

لما كانت الجيرو التي تجري بعد حلول اجل الاداء لا تفيد انتقال ملكية السند كان من الضروري ان يصدق السر في الاعتراض المانع مهبطاً شافاً ، ولا يمكن رد الاعتراض المذكور مداعي انه وقع قبل انكار الامضاء الموقعة بذيل السلعة -

(القرار في ٢٩ ايلول ١٣٣٠ رقم ١٠٣)

توقف مراعاة الجيرو على كون الدائن معلوماً ، واذا لم يتعين اسم الدائن بالسند الذي هو اساس الاندماج اعطاء القرار برد الدعوى على ان يرجع المدعى على الجيرل الاول -

(القرار في ٢١ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٣)

اذا ما يصرح في الجيرو بالامانة والدية وبحسب الدل الذي فوض كانت الجيرو المذكورة غير جامعة للشرائط القانونية -

(القرار في ٢١ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٣)

الملكوت الذي اعطي من قبل الامانة متفحاً انتقال جميع ما في سند الامانة من الحقوق الى الجيرل الاخير لا يمكن اقامته عليه والموجودة في السند المذكور والتي لم تتوفر فيها الشروط القانونية - وعليه فالجيرو التي لم تحو تمام الشرائط القانونية لا تخولس حق الخصومة - للدعوى ان يحدد - منهم مكتوب من هذا القبيل -

(القرار في ١٧ شباط ١٣٠٠ رقم ٣٠٣)

ان الجيرو الخالية من التار يخ والفير من سماء البيت تكون من قبيل الوكالة بالقبض ولما كانت الوكالة خاضعة على ما هو في المادة ١٤٣٠ من المجلة — لا تسترد الوكالة بالحصوة فلا يمكن للمالك الاخر اقامة الدعوى على الدائن استناداً الى هذه الخبرات بل يحق له الرجوع على الذي احال الدائمه .

(القرار في ٧ حزيران ١٣٣١ ص ٦٨٧٥ عن الخبرة العملية)

اذا اعطي قرار بلزوم التحليف واجرائه على ان الجيره م تكن مواضعة فان تبديل اليقين مؤخر او اراءها شكل ان لم تعرض عليه م يرد ان خبره قد حوت طريق المواضعة — مخالف للقانون .

(القرار في ٥ شباط ١٣٢٨ رقم ٢٣٠)

اذا فالف المدعي عليه موقع سند (اللون) ان الجيرو حدثت مواضعة وطالب تحليف المدعي الحامل يقضي تحليف هذا الاخير على ان الجيره م تكن مواضعة . والا فالفهولب عن ذلك واعطاء القرار يرد طلب التحليف سير جائز .

في الحجج الشرعية

(القرار في ١ شباط ١٣٢٨ رقم ١٩٩)

لما كان القسام عبارة عن دفتر بين حصص الورثة الارثية ولم يك اعلاماً بمجوي حكماً صدر عن محكمة فلا تعد صورة التقييم المدرجة فيه من القضايا الواجب الباعها وعليه لا يجوز رد الدعوى المقامة على الوجه القانوني شأن تصحيح الحصة الشائعة بداعي وجود الدفتر المذكور .

(القرار في ١٥ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١١٢)

اذا ادعى المدعون بان الخانوتين كانا يتصرف بهما جميعاً مع زوجة ثم انتقلا بوفاته اليهم وان آخره قد حصل من ماله مع ماله وبرزت حصة مذكورة

للمحكمة بالنظر الى ان هذه الحجة هي حجة رامة وانها لا تضمن ثبوت الادعاء بملكية
لايسوع. اتخاذها اساسا واسمع التهود واعطاء اقرار بطلان سند التملك المتعلق بذلك .
(القرار في ١٥ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٣٨)

اذا حجز احد دار هي ثمرة امرّة بموجب قيد رسمي مدعياً ان له بدمتها
مبلغاً من المال واقرت الامرّة بحضور المحكمة ان اسمها المدرج في القيد الرسمي مستعار
وان الدار مئدة لاولادها وادعي اولادها بان امدار المذكورة ملكهم بموجب حجة
شرعية وصلوا فلك الحجز به ضوع عليها واصحح القيد الرسمي فما نظر الى ان الدار
المازع فيها حارية بمائة مذبوبة قد رستم ان امرارها بمحكمة الشرعية حجة فاصرة
لاتأثير لها في التخص الذي مدعى لا يرفع اعطاء القرار على مقتضى الادعاء
استناداً الى الحجة الشرعية احدى لافرار المذكور .

(القرار في ٢٧ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٤٨)

ليس للمحكمة البطانية حق التقدير القطع بما اذا كانت الحجة الشرعية الصادرة
منه الا وصيماً من فساد البيع على انها لروية موره وحفظ امواله لتحقيق عجزه عن
رؤية مصالحه المدنية تضمن الميع من التصرفات القولية ام لا . وعليه اذا ادعى
دفعاً ولاستناد الى الحجة المذكورة لا يمدكور بحجور وان تصرفاته القولية غير
مقبولة لا يجوز تقدير قوة ثبوت الحجة واعطاء الحكم بموجبها بل يقتضي ابطال الدافع
مدة والحكم بعدئذ بالاستناد الى الحجة التي يحمل عليها من المحكمة الشرعية .

في الحجز

(القرار في ٢١ أغسطس ١٣٣٥ ص ٨٥٨ عن الحريضة العدلية)

يكن الحاضر ان يدعي فساد البيع الواقع بين المدين وبين الشخص الثالث .

(القرار في ٢٢ نيسان ١٣٣٦ ص ٥٣٠ عن الحريضة العدلية)

لاصلاحية لمحكمة التجارية بوضع الحجز على الاموال غير المنقولة .

القرار في ١ نيسان ١٣٥٥ ص ١٦٩ عن الحريضة العدلية
 اذا لم يستطع الحائز تقدم كفاية قوية لاحسن وضع حجز احتياطي وادع
 صندوق المحكمة المبلغ الذي يقرر يجب احراء الحجز
 (القرار في ٢ شباط ١٣٢٩ ص ٤٠٣ عن الحريضة العدلية)
 لما لم يكن فرق بين المطالب الوفيق وبين ادبوت الاميرية كما لا يوجد فرق
 بين اموال الاوقاف وبين اموال بيت المال لان فاعهما خسرهما عائد لاعامة فلا يسوغ
 الحجز على احوال الاملا - العادة لطارة الاوقاف تماك للقاعدة القانونية المتعلقة بصيانة
 الاموال الاميرية من الحجز .

(القرار في ٢٦ تشرين الثاني ١٣٢٨ ص ٤١٠٩ عن الحريضة العدلية)
 بعد ان يعين اناء الحجز واضع اليد على الاموال المحجوزة يقتضي طلب البينة
 على الملكية من الطرف الخارج اي غير واضع اليد .
 (القرار في ١٩ تشرين الثاني ١٣٢٨ ص ٤١١١ عن الحريضة العدلية)
 لاحاجة تقديم استدعاء على حدة - في الحجز الاحرائي
 (القرار في ٢٨ مارت ١٣٢٧ رقم ٢١)

اذا لم يحجر تعقيب دعوى الحجز خلال المدة القانونية يطل الطالب الواقع بشأن
 الحجز لمرور الزمان عليه بهذه الصورة ويتوجب انشدك الحجز الموضوع .
 (القرار في ٢٢ مايس ١٣٢٧ رقم ٨٢)

الحجز الاحتياطي انما يمكن وضعه - كما يستنتج من المادتين «١٧١» و«٢٧٣» من
 قانون المرافعات الحقوقية - تأميكاً لاستيفاء دين . اما وضعه من اجل الدعاوي
 المتعلقة بالتصرف فغير جائز لانه لا يتفق مع التعريفات القانونية .

(القرار في ٢٨ تشرين الثاني ١٣٢٧ رقم ١٨١)

لا يجوز للمحاكم التجارية ان تتخذ قرارات تنفيذ الحجز على الاموال

غير المنقولة .

(القرار في ٣٠ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٤٤)

ان حق الحاجز عبارة عن استيفاء تمام المبالغ المحكوم بها له من مال المدينون وان اجراء ذلك موقوف بالحدس . وكلمة "حدس" لذلك معنى استرداد الاموال المحبوزة التي اودعت بواسطة المحكمة لدى شخص انت يقتضي ان تكن دائرة الاجراء هي محل الرد والاعادة . وادانته تضمن الدرس "اي بدل المحبوز" بالنظر الى ان تضمين القدر حدفي لودع مطرب حاجز فقط . وان استيفاء مطرب منه حق له وان الذي يفضل عن ذلك عائد للمدينون ولا حق للحاجز . ان يدعي به ما لم تكن لديه وكالة من قبل المدينين يحس على المحكمة ان تحذف هذه الجهات من الاعتبار وتصدر . ار المقتضي . ولا يسوع . مطرب . دار . حد ل . الاموال المحبوزة . والمودعة بواسطة المحكمة لدى الشخص الثالث . معتمدا ان كانت موجودة او يتسببه بدلها ان كانت مستهلكة واعطاء ما يحسن للحاجز .

(القرار في ٧ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٦٠)

لا يجوز حجز الاملاك التي لم تكن مقيدة على اسم المدينين رسمياً لجرد انها مقيدة على اسمه بدائرة الضرائب «ويركو» .

(القرار في ٨ كانون الثاني ١٣٢٨ رقم ١٦٠)

لما كانت ماملة الحجز على الاموال غير اسقولة اما تتم تبليغها للدائرة العائدة اليها وبكتابة الشرح المقتضى من قبل تلك الدائرة على قيد العقار المحبوز عن اشتراء المشتري من التصرف بالعقار قبل حصول هذا الشرط القانوني يكون صحيحاً ورفداً .

(القرار ٢٨ اغسطس ١٣٢٩ رقم ٩٦)

سواء كان الحجز احرارياً او احتياطياً لا فرق بينهما من حيث الغاية باعتبار ان القصد من كل منهما تأمين حقوق الدائن . وفضلاً عن ذلك لما كان الحجز الاحراري

غير قابل للتغيير لانه يستند الى حكم واعلاء لازمه التنفيذ وكان المحجز الاحتياطي ادني واضعف بالنسبة اليه فان الاحوال التي توجب مسؤوليته الشخص الثالث في المحجز الاحتياطي تكون بطريق الاولى باعثة على مسؤوليته في المحجز الاحرائي .

(القرار في ٢٨ اغسطس ١٣٢٩ رقم ٩٦)

لا يصح اعطاء القرار بعد حواز المحجز على القدر المعتبر الذي يعطى لشخص شهريا من الشركة بداعي ان ذلك لا يكن معاشا بل من قبيل التبرع والهبة . لانه وان كان لا يتكرر وجود قاصر بين اصحاب المحصص في الشركة وان التبرع من اموال هؤلاء القصر باطل بحكم المادة « ٨٠٩ » من المجلة وان المادة (١٣٨٢) منها تقضي بانه لا بد في تمليك اموال الشركة بلا عوض من حصول الاذن الصريح من قبل جميع الشركاء فان حمل امثال هذه المبالغ على التبرع كالمهبة لا يتفق مع الاحكام القانونية . وعلى ذلك فان امثال هذه المبالغ التي صدقت هيئة الشركة العامة على ضرورة اعطائها بصورة رواتب قابلة للمحجز رغما عن امكان قطعها من قبل الشركة .

« القرار في ١٣ كانون الثاني ١٣٢٩ رقم ١٤٩ »

لا اعتبار للتبليغات التي تخري لروجة الشخص المتحجز عليه في محل اقامته عندما يكون عائلا في مد آخر لأنها اي التبليغات - غير قانونية
« القرار في ١٠ شباط ١٣٢٩ رقم ١٦٤ »

ي يجوز المحجز على سندات الامر التي لم يكن مه مرحا فيها بجهة الهدى ، لان امثال هذه السندات غير جائزة لامتنياز قابلية الجيرو .

« القرار في ٣٠ ايلول ١٣٣٠ رقم ١٠٦ »

وان وضع المحجز على الاموال غير المقولة وتصدية هو من وظائف انما كالحقوقية غير انه اذا كان اساس وضع المحجز صدقا من سندات الامر يجب عندئذ يطلب تصديق

الحجز اعطاء القرار ببقاء الحجز الموضوع على حاله الى ان تفصل الدعوى لدى محكمة التجارة التي هي مرجع الدعاوى الناشئة عن امثال تلك السندات اما النظر من قبل محكمة الحقوق في اساس الدعوى خلافا للوظيفة لمخالف للقانون .

«القرار في ٢٩ تشرين الاول ١٣٣٠ رقم ١٢٤»

ليس للحاجر الذي يوضع على الاراض الاميرية حكم الرهن وقوته . وعليه ان الاراضي المرهونة والعائد للكفيل مللتزم الذي هو من الزراع والتي لم يفرض قسم منها الا من معاته لا يجوز بيعها تنهما يقتضي المادة ٥٦٥ ، من قانون الاحراء لذلك كان الحكم الصادر بابطال معاملة الرهن عن القسم المقتضي لتأمين معاش المديون من الاراضي المذكورة صوابا .

«القرار في ٤ نيسان ١٣٣٢ رقم ١٨»

يقتضى حضور المحجور عليه ، تدية روية دعوى الاستحقاق التي قيام على الحاجز من اجل الاموال التي تحجز بطلب المديون .

«القرار في ٣ نيسان ١٣٣٥ من ٥٠ عن احريدة العدلية»

يقتضي تصحيح قيود الحدود واعطاء سندات رسمية بها واحراء معاملة التفريق بوضع العلامات العارفة لها بناء على الاعلاء الصادر بشأنها المكتسب الدرجة القطعية .

قرارات

محكمة الاستئناف العليا في القدس

نمر ١٦٣ سنة ١٩٢٣

المستأنف : سليمان سلمان ابو بركة . بني ميهله غزوه

المستأنف عليه : سليم حسن

الحكم المستأنف : وحاجي صادر من محكمة صالح بئر السبع ٢٦ - ٥ - ٢٣

بتفصيل الحكم برفع يد المدعى عليه المستأنف عن ١٠٠٠ ووضع يد المدعي المستأنف عليه .

قرار

بعد ان اقرر قبول الاستئناف لوقوعه ضمن المدة حيث ترى المحكمة ان المستأنف عليه « المدعى » يقدم لمحكمة استئناف لدمهواه المستندات المخصوص عنها بالمادة «٢٤» من قانون محاكمة الاراضي وان الحكم المستأنف بناء على عدم تقديم المستندات المذكورة محض لمقاوم لذلك نقرر . لا مانع فسخه ورد دعوى المدعى على ان يكون له الحق باستئناف الدعوى لدى محكمة التملك بهذا الخصوص في ١٢ تموز سنة ٢٣

نمر ١٨ سنة ١٩٢٥

المستأنف : ماير ايليوم ومردخاي سيحكن : باقا

المستأنف عليه : بيه . لول ديمور بصفته مدير شركة نكساس الاميركية

الحكم المستأنف : وحاجي صادر من محكمة صكرية باقا - ٧ - ١١ - ١٩٢٤

ينضمن الحكم بالزام المستأففين لدفع مبلغ ٩٣٤ جنيه مصري و ٩٥ مليم الى الشركة مع الفائدة ٩ في المائة من ٢١ حزيران سنة ٩٣٤ وهو تاريخ الدعوى حتى الدفع العام ورد طالب الشركة بالتنفيذ الاحتياضي وتضمن المستأففين الرسوم والمصاريف و ٢٥ جنيه مصري اجرة الحمامة

قرار ٤٨ سنة ٩٢٥

بالمذاكرة تبين ان الحكم المستأف تقمه من قبل محكمة الاراضي بواجهة المستأف بتاريخ ١٩ ت ٣ سنة ٣٤ وعليه وان مدة الاستئناف التي احازها القانون انتهت بتاريخ ١٩ كانون اول . رفع الطرود بلاشترت عريضة هذه المحكمة استمرحوا فيها بتدبير المدة وكانت المدة التي طامها المستأف شهر والطرف الآخر ثلاثة اسابيع .

بتاريخ ٢ كانون ثاني سنة ٩٢٥ اعطت المحكمة هذه امرأت طلب المستأف بوجبه بناء عليه فتكون مدة التمديد انتهت ١٩ - ٣ سنة ٩٢٥ . الاستئناف هذا تقدم بتاريخ ٣٠ - ٢ . المستأف يفتح بكون الاستئناف واقع بمدة القانونية بالنظر طلب التمديد فيبد ان مدة الاستئناف القانونية انتهت تاريخ ٢٠ كانون الاول وانه بناء على ذلك تكون مدة التمديد التي منحتها المحكمة عبارة عن شهر اعتباراً من ذلك التاريخ . وقد استند ايضا على كونه لم يبيع تايمة عليه التمديد الممنوح الا بتاريخ ٣٠ كانون الثاني . امر المحكمة بالتمديد كان لمدة شهر وهذا صريح ولا يمكن ان يؤثر عليه بيان غلط جاء في الطلب ودلاوة على ذلك مسكن من واجب المستأف ان يتحقق عن مهية الامر لسي اصدارته المحكمة وذلك لم يفعل ذلك ضمن المدة الممنوحة فيجب ان يتحمل التبعة

فعليه ولكون الاستئناف واقع خارج المدة قرر رده وتضمن استئناف الرسوم والمصاريف حكماً عالياً صفة حاجي بحق المستأف وتقمه علناً ٦ - ٤ - ٩٢٥

نمره ٦٢

المستأنفة : الست ملكه كرا كوسيان : القدس . اوكيل ابراهيم افندي كالـ
 المستأنف عليه : عيسى داود الغزاة : بيت لحم الوكيل انطون افندي سنايا
 الحكم المستأنف : وجهي صادر من محكمة مركزية القدس ١٤ - ٢ - ٩٢٢
 يتضمن الحكم بالزام المستأنف لدفع مبلغ « ٢٠٠ » حيه مصري للمستأنف عليه
 مع الرسوم واحرة المحاماة ورد طلب المدعى الفائدة باعتبار المبلغ المحكوم له من قبل
 التضمينات .

قرار ٥٠ سنة ٩٢٥

الدعوى عبارة عن تعهد بدفع احرار معين من قبل البائع للمشتري ادا لم يتمكن
 البائع المذكور من تسليم المبيع في اول السنة الهجرية المبيع عند التعهد كان مشغولا
 قسم منه من قبل البائع وشركاه وقسم موحرا لآخر . في المدة الميعنة المتعهد سلم
 ما كان تحت يده ولكنه عجز عن تسليم القسم الموحر لآخر بعد اقامة الدعوى عليه
 بالنظر للمشور الصادر بخصوص الاجار المتعهد اليه امتنع من استلام القسم الذي
 كان يشغله البائع وشركاه واقام دعوى بطلب بدل الذي كان تعهد له به البائع
 المذكور وقدره مائتا ليرة .

اكثرية المحكمة المركزية حكمت على المتعهد الزمه تأدية المائتي ليرة المدعى بها
 بانه على تعهده . فالمتعهد الان يدعي ان هالك سبب اضطراري معه من ايفاء تعهده
 فهو «ير مسؤول توفيقا لاحكام المادة ١٠٨١» من قانون اصول المحاكمات الحقوفية
 المتعهد اليه يقول بان عدم الامكان الذي يمتنع به المتعهد كان هو السبب لهذا
 التعهد ولذلك لا يجوز له ان يمتنع به الآن . واكثرية المحكمة ترى بان اقصد من التعهد
 اجبار البائع على التحليه عند حلول الاجل من جهة ومن جهة اخرى اجباره على دفع
 اجرة مقدره كعطل وضرر عند عدم التسلم

فهذا التنازع سلم قسماً من الدار يمكن الانتفاع به وبإيجاره على حدة ولم يتمكن من تسليم الجزء الباقي. فالمستعري لا يحق له ان يمتنع عن تسليم القسم المذكور وان يتطلب جميع الاجرة والعطل والضرر المقدر بإجمعه بل ان الذي يحق له ان يتطلب ما يصيب الجزء الذي لم يتمكن من تحليته وتسليمه اليه سبباً لدفع الاجرة المقدرة بالعطو وذلك تقویر بالاكثرية فسخ الحكم واعداد الاوراق للمحاكمة المركزية لتقدير ما يصيب الجزء الذي لم يتمكن تسليمه من الاجرة المقدرة بالسبب للقسم الآخر على ان تكون اجرة الجزء المذكور الثابتة في ذمة المستأجر حتى للمستأنف قراراً اعطى وتقدم علناً ٩٠ —

٢٤ — ٤

نومرو ٤٥ سنة ٩٢٥ هيئة: المستعري كوري، علي اندي، مصطفى بك
المستأنف: اسكندر اندي، فطران، مديو الريجي في صيدا بصفته احد ورثة والده
المستأنف عليه: الحواجة توفيق نعر الله ابجدلاني ونايف الياس ابجدلاني بصفتهما احد
ورثة ابوهما — حيقا

الحكم المستأنف: صادر من محكمة دابة حيفا العثمانية في ٢٧ شباط سنة ١٣٢٣
يتضمن الحكم باثام المستأنف عليها لدفع مبلغ «٨١٧٥» فرنس سعر الليرة الافرنسية
«١٠٩» فرنس ولدى استئنافه لمحكمة استئناف بيروت تقویر مسجحه ورد دعوي المدعي
المستأنف. ثم لدى تمييزه تقویر رفض الحكم المستأنف المذكور واعداد الاوراق للمحكمة
المذكورة لاصدار حكمها كون الثمن مستحق الاداء.

قرار ٢٦ لسنة ١٩٢٥

بالتحقيق وحد ان ليس لهذه المحكمة صلاحية لسبع هذا الاستئناف. وعليه
تقرر رده مع تضمين المستأنف الرسوم وليرين احرة محامي المستأنف عليهما بما فيها
مصاريفه السفرية وتقدم علناً ٣ نوفمبر سنة ٩٢٥

قرارات محكمة التمييز

في الاتحاد السوري

دائرة الجزاء

ادمة الدعوى الحقوقية اولاً لا تتبع تعقيب الدعوى الجزائية المتعاقبة بذلك

المادة - وان عدواً استنكح من محكمة اى اخرى لا يؤثر على

الحق العام

رفع لدائرة الجزاء من محكمة التمييز السورية بلاع من المدعى العام لديها اعلام
الحكم لصادر بعد القبض وجهاً في ٢١ ت ٢ سنة ١٩٣٥ من محكمة استئناف الجملة
في حلب مع ما تفرع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بناء على استدعائين مقدمين في
مدتهما القانونية احدهما من المدعى العام الاستئنافي والآخر مستوفي الشروط من
المدعى الشخصي السيد (م .)

ولما كان الحكم متضمناً الاصرار دقق فيه مع تفرعاته في محكمة التمييز بهيئتها
العامة فتبين ان السيد (م) كان ادعى لدى محكمة بداية احزاء في حلب على كل من
السيد (ب) و (ع) التاجر من بانتهما اساءاً الاثنان بالقنطار والاربعة رطلا من
القصدير التي سلمها لهما بطريق الامانة على ان يبيعاها بالوكالة عنه لحسابه وانكراها
وبالحكمة الجارية طلب احد المدعى عليهما (ب) رد الدعوى من حمة الوظيفة لان
مصدرها عقد تجاري والمدعى كان اقامها لدى محكمة التجارة فردتها وفي الاستئناف
ردت المحكمة شهوده عليها ثم تغيب عن المحاكمة فاسقط موقفاً قررت محكمة الجزاء
ان سبق اقامة الدعوى واسقاط المدعى من دعواه عند الاستئناف لا يجوز ان دون
وظائفها طالما ان العنصر الجرمي يتكون بانكار استلام المدعى به والفعل ينطبق على

المادة ٣٣٦ من قانون الجراء وبناء على استدعاء المدعى عليهما (ب) و (ع) استئناف هذا القرار صدقته محكمة استئناف الحنفية الممثلة اليها فانية في تحديدتها ان امر جوار روائية دعوى واحدة في محكمة وجوار العدل عن حد يق الى آخر وعنده كل ذلك اعتراض من المستأنفين سابق لاوانه فاستدعيها بغيره وصدق المحكم تمييزاً لان مجرد سبق اقامة الدعوى الختومة في مادة لا يمنع من تعقيب لدعوى الجزائية المتعلقة بالاساس لا بالوظيفة التي في المادة المتعلقة بتد الدعوى مما كان معه على محكمة بداية الجزاء ان تطر في هذه الدعوى حذية التي ايمت لديها ونفسها اساساً اذا لم ترفيها مسألة مستأخرة .

وبعد ان اعيدت الاوراق لمحكمة بداية الجزاء قررت تبعة المحاكم الجارية الحكم بمجلس الطين (ع) تهرين ودية لدة ٣٣٦ من الجزاء والزمانه يرد ما اساء به الاثنان لقطار الاربعين رحالا من القصدير لمدعى السيد «ا» وتضمنه ربع قيمة المال الواقع به الحرم على حسب السعر المس في الدعوى وقد ذلك ستة وعشرين ليبره عتنية ذماً وربع الدرة جزاء قديا تدل دور في سوز به على ما اداها وعلى المدعي ان يرد للمحكوم عليه الديرة العشر التي كان فيها منه من اجل ما ادعى به عليه وبراءة الظنين الاحر (ب) لعدم قيام ما يثبت عليه اشتراكه بهذا الحرم وتضمن المحكوم عليه مصاريف المحاكم . فاستدعي المحكوم عليه استئناف هذا الحكم كما استدعي المدعي العام والمدعي الشخصي استئناف القرار المتعلق ببراءة الظنين «ب» فقررت محكمة الاستئناف الموما اليها في الحكم البدائي لان امر النظر في جواز روائية الدعوى في محكمتين العدل من طريق الى آخر وعنده لم يهل بداية وفقاً للقرار الاستئنافي السابق المتعلق بالوظيفة وقررت رد الدعوى لاث المدعي سبق فاقام الدعوى في مرحمتها الحقوقي حيث لم تحسم بعد بقرار قطعي فلا يجوز له العدول الى الطريق الجزائي وضمت احد المستأنفين المدعى السيد «م»

مصادر اشراك .

ولما رفع هذا الاعلام لهذه المحكمة ليدقق تدياً بناء على طلب المدعي العام الاستئنافي بحلب والمدعي الشعبي تصد بسلام صدر في ٢٧ ايلول سنة ١٩٣٥ عدد ٢٤٧ على الوجه الآتي :

« كان القرار الاتي في المادتين ١٠ و ١١ من الدستور والى الدوى الجزائية منبياً على ان المدعي الشعبي فيما عدا المدعى لدى محكمة الاستئناف قد تم استئناف قراره بطلب دعواه الاستئنافية المدعى في محكمة الجراء مع ان ذهاب محكمة الاستئناف هذا المذهب اعجاب له ونقد سبق حله اذ قررت محكمة الجراء الابتدائية ان من وادى النظر في هذه الدعوى وصدت محكمة الاستئناف نفسها على ذلك وصدق عليه تقييداً بطلبها بسلام صدر في ٢٥ ٢٢ تحت رقم ٢٣٦ لان مجرد سبق اقامة الدعوى الحقوقية في مادة ما لا يمنع تعقيب الدعوى الجزائية المتعلقة بثلث المادة باسرها ما استأنجرت . والخاتمة هذه قرار محكمة الاستئناف الصادر باكره الاراء بحكمه لتتبعه المحكمة انته قد بوجوبية امانة قرار محكمة الاستئناف السابق المصدق عليه تقييداً ايضاً وكر على محكمة الاستئناف ان تصدر فيها اذا كانت الحكم المستأنف اليها موافقاً فاقبوله ومصدقه ام شحاً فتمسحوا به حيث تنظر في اساس الدعوى فاذا ثبت لديها سوء الاثمين ودوقوعه من الظنين اتحدت قرارها القانوني بالحكم ولا بمبراة ولا كى لاسر كل ذلك احمت الاراء على النقض »

ولما اعيدت الارقاق محكمة الاستئناف بالموافقة اليها امرت باسلامها الاحير المحجوت عنه اعلاه منته في صرار صدر ان لقرار الاستئناف في موافق للاسوس والقانون لان الدعوى الواحدة لا ترمي في محكمتين ولان من احتار صريحاً لا يجوز له العدول عنها الى غيرها ولا وان كان مجرد اقامة دعوى الحقوقية في مادة ما لا يمنع تعقيب الدوى الجزائية الا ان تعقبات احرارية في دعوى اساءة الاثمين يتوقف على

شكاية المدعي الشخصي . هو في هذه الحالة لا يمكنه الادعاء بحقوقه الشخصية لديه
 المحاكم الجزائية استقائمة الدعوى منه في محاكمة الخفيفة ولان اقرار السابق المعطى
 في هذه القضية في هذه المحكمة يتصلح ان لدعوى شكاه المعروض الى المحكمة
 هي دعوى جزائية والظهير بها مد للمحاكمة الجزائية وما يجوز رئاسة الدعوى
 الواحدة في محكمتين وحوازل العدول من ضريحي الى آخره ، ومداومة لتعاقب بالاساس
 لانه حيفة كدعوى صدر الزس سقوط احراء ، مما انه دلت وان هذا القرار قد
 صدق من محكمة التمييز العليا واصبح من الضرورة الطر في اساس الدعوى واعطاء
 القرار عن امدامعة المذكورة خيبر لا تخلف من اقرار السابق ، وهذا القرار فعليه
 يكون القص غيره رد منقرر . كثرية الراء لا سر على الحكم السابق .

وحلاصة اعتبارات المدعي الاستئنافي انه لا يمكن على محكمة الاستئناف
 ان تنظر في الحكم المستأنف الا ان كان موافقاً لما قد تصدقه وان كان مجاعاً
 فتفسخه لينسني ما حيز هذا الطر . اساس للدعوى . وعندما تسدر قرارا المأني بالحكم
 والراءة ، وتجدها اقرار . لاصرار على حكمها غير محله . مخالفته وان كان مقدمة
 ضبط المحاكمة لم توقع من قبل الرئاسة حسب الاصول

وحلاصة اعتبارات المدعي الشخصي ان هذه القضية كان قد بحث رمر الوضعية فيها
 سابقاً نفس محكمة الاستئناف باسم الجزائية ، وتصدق هذا القرار من لدن محكمة التمييز
 العليا ابتداء من ذلك . ان المحكمة لا تملك حق الاصرار في هذه القضية طالما
 ان لا ترفع . اول قعة الخفيفة اذ ان المادة التي حوت احكامه حق الاصرار اوجبت
 عليها ان يكون الملامم معصاة بالدرجة الاخيرة مع لاً من ان ذهات محكمة الاستئناف
 لد الدعوى محققاً لصراحة . مدة ٣ . اول المحاكم الجزائية التي جاء منها ان
 دعوى الخفيف الشخصية ترى مع دعوى الخفيف الع . معاً في محكمة واحدة .
 والملاح يتضمن طلب نقض الحكم . ويبدأ ما جاء قرار القضا السابق

ولدى التدقيق والذاكرة يقتضي ذلك اتخاذ القرار الآتي :

لما كان مجرد سبق اقامة الدعوى الحقوقية في مادة ما لا يمنع من تعقيب الدعوى الجزائية المتعلقة بمثل المادة دعوار منته للجرم كما جاء في النقض السابق وكان البحث في عدول المشتكي من محكمة الى اخرى لا يؤثر على دعوى الحق العام التي يعقبها المدعي اعلاه كهمه الدعوى بل يحصر في دعوى المشتكي الشخصية حالاً لما جاء في قرار الاصرار ادي اتخذته محكمة الاستئناف بان تعقيب المدعي العام دعوى اساءة الائتم يتوقف على مجرد شكوي المتضرر كما في المادة ٢٣٦ من قانون اجراء لا على اقامة الدعوى الشخصية والفرق بين الامرين ظاهر على ان عدم تمكن الشاكي ادي من مراجع محكمة الحقوق لاحل دعواه الشخصية من الرجوع في دعواه هذه الى محكمة اجراء يتوقف على ان يكون الشاكي اقام دعواه في محكمة الحقوق مع علمه بنهاية عن حرمه جزائي لا ان يكون علمه بعدئذ بوجود جرم في الدعوى يتوقف على تحقيقه في مرجع امر توت دعواه الحقوقية

.. كان الامر كما ذكر كان اصرار محكمة الاستئناف على قرارها السابق المقوض بحالته، وثبات كانت اعترافات مستدعي التمييز وارادة عليه كحالة في البلاغ فاجمعت لاراء في ٣٥ رمضان ١٣٤٤ او ٦ نيسان ١٩٢٦ على نقضه عملاً بالمادة ٣٤٦ من اصول المحاكمات الجزائية واردة اوراق الدعوى كافة لمحكمة الاستئناف اذ هو اية لاحراقة قضائية واردة ما ساهم مستدعي التمييز من التامينات اليه وخرج مع التماسه قراره فوجسوا فرشاً سور بايمود على من يحكم عليه فيما بعد

الرئيس الاول

يوسف الحكيم

قرارات محكمة التمييز

في لبنان الكبير

دائرة الجراء

قرار رقم ١١٢

رد اعتراض على حكم عباي • نقض الحكم المذكور لاعتباره لاغياً
ووجوب محاكمة المتهم مجدداً بتهمة بجميع ظروفها

بتاريخ ٢٤ شباط سنة ١٩٢٦ استعنت دائرة جزاء محكمة تمييز لبنان الكبير، ولغة
من الرئيس الاول بحبيب بك صوان والمستشارين مسيو بوش ومخايل افندي البستاني
وبحضور المحامي العام ملحق بك حمدان والكتبة حمدي امدي المني في ودر التدقيق
في استدعاء التمييز المقدم بتاريخ ١٠ - ١ - سنة ١٩٢٥ من مدعي عام استئناف لبنان
الكبير ضد الحكم الصادر في ٧ - ١ - سنة ١٩٢٥ من محكمة جبايت لبنان الكبير
وتلا المستشار بوش تقريره واستعنت مطالعة المحامي العام المتصحنة عليه تصديق الحكم
المميز ثم تذاكرت الهيئة بقتضي انفاين • اعل الرئيس قرار المحكمة الاتي :

«لدي التدقيق والمذكرات»

طولع استدعاء تمييز النيابة العامة

وطولعت المادة ٣٨٢ من اصول المحاكمات الجزائية:

حيث ان احكام هذه المادة ٤٠٠ مية • تطعية بحسب نواقضها على كل حل حكم يصدر
غياً بما بحق متهم سواء اقتضت المحكمة بدوئ التهمة الموجهة اليه تحكمت عليه بعقوبات

جنائية ام تبين لها من المحاكمة ان ما نسب اليه ليس من نوع الجناية تحكمت عليه بعقوبات تأديبية او تكديرية

وناء على ما ذكر حيث انه اذا التي القضي على المحكوم عليه او انه جاء يمثل امام القضاء قل سقوط العقوبة بمرور الزمان يعتبر الحكم الغيابي لاغياً قانوناً في جميع اقسامه مما يوجب محاكمة المتهم مجدداً بالتهمة بجميع شروطها لان المادة ٣٨٢ المشار اليها تتعلق بالانتظام العام والحماية منها المحافظة على صالح الحياة الاجتماعية وصالح المتهم معاً فلا يجوز حصرها بمنفعة المتهم وحده - وحيث انه فيما سوي حالة الحكم بالتبعية يجب اخضاع المتهم الملقى القبض عليه الى محاكمة جديدة تداول فعل التهمة رمتها ولا يتسنى له ان يتحسك بما جاء له منقته في الحكم الغيابي.

وحيث ان عدم العزير العتباتي اتيتم في القضية التي نحن بصددتها بمحاولته ارتكاب جريمة القتل وفي اثناء فراره اصدرت محكمة لبنان الكبرى الجنائية التي احين اليها اقرار من الدائرة الانزامية مؤرخ في ٨ - ١ - ١٩٣٥ حكماً غيابياً تاريخ ١٢ - ٢ - ١٩٣٤ يتضمن ان المتهم لم يستعمل السلاح الا بقصد الاحاطة وليس لارتكاب القتل وان فعله هذا ليس من نوع محاولته القتل بل هو فقط من نوع الاحاطة بالمصوص والمعاقب عليها في ذيل المادة ١٧٩ من قانون الجزاء تحكمت على المتهم بالحبس ستة اشهر

وحيث ان عزيز عزياني حضر بعد اتمام المحاكمة بصفته معتزلاً على حكم غيابي وطالباً بمحاكمة وجاهية.

وحيث ان هذه المحاكمة خلافاً لمطالبة النيابة العامة بان تعتبر القضية من نوع محاولته القتل فحصرتها في استعمال السلاح قصد الاحاطة بعله ان الحكم العزيري الصادر في ١٢ - ٢ - ١٩٣٥ لم يسد فيه الى التهمة سوي حجة تستوجب بحقه عقوبات تأديبية وانه لا يمكن اذاً محاكمة ما اسند اليه في فرار الاتهام وان هناك اجتهاداً عتياً مستمراً يقضي بان الحكم الغيابي صادر بحق المتهم بعقوبات تأديبية لا يمكن

اطاه الا بطريقة الاعتراض المصوص عليه في المادة ١٧١ من اصول
المحاكمات الخراية

وحيت ان محكمة الجنايات - يرعا على هذا النمط طانت صراحة المادة ٣٨٢
من اصول المحاكمات جزائية ولم تقيد بتوانس صلاحيتها لانه اذا كان من جهة
نة اجتهاد سث في موافق لقرار المعيز يستدعي عادة مغالى بها فالت ذلك الاجتهاد
تتقوض اركانه من جهة اخرى تجاه الصوص القاوية - وحيت ان الشارع والحالة
هذه لم يصر احكام المادة المذكورة في اقرارات العيايه المتضمنة الحكم بمقبوبات
جناية فقط فلا ماص لبقضاء الحياد عنها بل عليهم ان يطبقوها تماما رغم ما قد
يتراءى لهم فيها من الصرامة وحيت لامساح الاجتهاد في معرض النص

حده الاساس يقرر دة في الاراء نقض الحكم المعير برمته وحالة عيتاني المذكور
موقوف ما يحكم مذكورة القضاء القبح مع اوراق لدعوى الى المحكمة ذاتها للسير في القضية
على الاحوال المينة في الفصل الثاني من الباب الرابع من اصول المحاكمات الجزائية وايجاب
اخرج مني عرس عث في على من يظهر غير محق بنتيجة المحاكمة

في ٢٤ شباط سنة ٩٢٦

المحاكم المصرية

حكم صادر من محكمة استیوط الخزانة الاهلية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٥ في
الائتس المرع من رياض عبد الميـ سعد الوارت على وعثن على الوارد
جدول المحكمة تحت مرة ٣١٥٥ سنة ١٩٣٥ تحت رئاسة حضرة صاحب العزة عثن
بك نجيب القاضي .

❖ قاعدته القانونية ❖

ثبوت التاريخ والغش والمفاجأة .

١ - يعتبر العقد ثابت التاريخ في يوم تقديمه بلب الدعوى الى المحكمة
المنظورة امامها .

٢ - ان محرد الكذب الذي يؤثر على رأي القاضي في الحكم يعتبر غشا موجبا
لقبول الالئاس

٣ - ان مفاجأة الخصم خضعه بمارة لم يتمكن من الرد عليها موجبة لاعادة
النظر في الحكم وقبول الالئاس وهذه هي حيثيات الحكم : -
حيث ان الائتس تقدم في ميعاده القانوني فهو مقبول شكلا .

ومن حيث ان الملتمس يرتكن في صحيفة دعواه والمذكرة المقدمة منه على ان
الملتس خدما اتاه نظر الدعوى الاصلية المرعوعة من الملتس حصل منها غش
ترتب عليه تأثير في رأي القاضي في الحكم وذلك بان ادعى وكيلهما بالجلسة ان العقد
الذي يتمسك به الملتس غير ثابت التاريخ ومن ثم فهو غير نافل للملكية وقد اخذت
المحكمة بهذا الدفع وقضت برفض الدعوى .

وحيث انه قبل الفصل في الالتباس بتعيين البحت فيما اذا كان العقد الذي يقدمه في دعوى يعتبر ثابت التاريخ بتقديمه في ملف الدعوى ام لا .
 وحيث ان القانون في المادة ٢٢٩ مدي بين الحالات التي فيها يكون العقد ثابت التاريخ ويظهر من اول وهده انه يدعى في ملف المدعي لا يبراه انه ثبت الدار .
 في تاريخ وضعه في ملف الدعوى خصوصاً اذا لم يكن عليه تأشير من الموصف اعتمس والمحكمة التي ارادها المشرع في ذلك انه عند سحب العقد يظهر انه حري في غير ثابت التاريخ مع ان حالة هذا العقد بعد سحبه تماثل تماما العقد الذي عليه امضاء المستخلص توفي فهو في نظر الجمهور غير ثابت التاريخ اللهم الا اذا اقترن بشهادة رسمية تدل على وفاة احد الموقعين على العقد .

وحيث انه قياساً لهذا يجب اعتبار العقد المقدم في دعوى ثابت التاريخ متى اقترن بشهادة رسمية تفيد ان هذا العقد تقدم في دعوى . ولا مانع لاعتباره ثابت التاريخ في تاريخ تقديمه في الدعوى اسوة بالعقد الذي عليه امضاء المتوفي .
 وحيث ان يستخلص مما تقدم ان تأشير الموصف على نفس العقد ليس ضروري لاعتباره ثابت التاريخ .

وحيث انه تبين من الاطلاع على القضية لاصلية ان العقد تقدم بحسبة ٥ ابريل سنة ١٩٢١ كما هو طاهر من ملف الدعوى ومن تأشير كاتب الجلسة على الدوسية فهو اذا ما قبل للملكية لصدوره قبل القانون نرة ١٨ الخاص بالتسهيلات وحيث انه يجب الآن البحت فيما اذا كان الوجه الذي يرتكز عليه المتمسك في قبول الالتباس وهو العش يجب ان يكون مقترناً بطرق احتيالية حتى يكون التماسه مقبولا كما ذهب وكيل المتمسك ضدما بالمذكرة المقدمة منه او انه لا يستلزم اقتران العش بالطرق الاحتيالية كما ذهب وكيل المتمسك .

وحيث ان المحكمة ترى من واجب العدالة قبول الالتباس متى كان العش اثر

على فكر القاضي حتى اعده من امر وحمله بحكم على خلاف العداء وهذا يطابق روح قانون لادي بعدد طرق عشيرة جعل يعمل الفس المقترن بطرق احتيائية وانغير منقسمه في طرق . وقد ذهب الفقهاء احكامهم على ان مجرد ذكر واقعة كاذبة في مورد ومعه صحبة الملا في اوصول كسب الدعوى قد يميز الاتمس من ان مجرد اعادة قضية قد يكون ابداً . فاقول الاتمس معنى انه بعد ادول القضية بالجلسات يذكر الحصة عبارة في وقت غير مناسب بحيث لا يتمكن الخصم الاخر من الرد عليها كما حصل في الدعوى الحالية فلم يد الدعوى من الماتمس ضد هما والذي بني عليه الحكم الا او . - الاصي على وفدت المحاكم الى ان مجرد الكسب و . ول . - كانت من الحق قد يحذر ان لاتمس كما يتنا اذا ترتب عليها حكم بخلافه ل (ر . ح) حكم محكمة الاستئناف الاولى بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٨٩٩ المجموعة سنة ٩٠١ ص ٢٦٨ حكم محكمة اوتيج الجزئية بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٧ المجموعة اثمائة ص ٢٥٠) .

وحيت انه تارة من لادلاع على اوراق قعمية لاصلية ان وكيل المتمس الاعلى لم يكن ح . في ي . ك . المتمس ضد هما هذا الدعوى طلب الخاضعته فاحيل النطق بال . كم حتى يتمكن لو ك . الاصي من تقديم مذكرة بالرد على هذا الدعوى فلم تجد المحكمة الى طلبه .

وحيت انه بلا دلاع على المحكمة تدير ان المحكمة اخذت بالدفع وبنت حكمها برفض الدعوى عليه دون اداء اي سب آخر . وفي هذا دليل . فاطم على ان دفع المتمس ضد هما اثر على فكرة القاضي حتى استبدان العقد غير ثابت التاريخ مع انه في الواقع ثابت التاريخ كما تبين بهاليه

وحيت انه مما تقام بين قبول الاتمس وتحديد حصة للمراومة عملاً بالمادة

حكم صادر من محكمة المصورة احزنية الاعلية في ١٠ ابريل سنة ٩٢٦ في قضية سيد احمد اسماعيل ضد خريفة است الزو خريفة سنة ٢١٠ سنة ٩٢٦ تحت رئاسة حضرة صاحب العزة احمد داغ دكوري لك القاضي .

✽ فاعده القانونيه ✽

بيع - وصي - فامر - ابطال البيع والرجوع على القاصر بما استفاد .
١ - بيع الوصي مال القاصر بغير اذن المجلس اذ المادة ١٣ من قانون المجلس الحسية واذا حكم نهائياً المادة ١٤ لا يرجع على القاصر بالتمتع وله ان يطالب الوصي .

٢ - على فرص استفادة القاصر من قيمة الثمن ليس للمشتري الرجوع على القاصر بقدر ما عاد عليه من الفائدة والمادة ١٤ مدني اذ لا يمكن ان يقال ان العقد ثمر لمصلحة القاصر واذا لا مسؤولية عليه تقتضي اذ المادة ٢٢ مدني اذ والقاعدة الرومانية التي تعطي صاحب العسر حتى لرجوع على من استفاد وعلى كل حال فإلزام القانونيه من المشتري والقاصر معده اذ المادة ٢٠ وهو في جهات الحكم :

المحكمة

من حيث انه فيما يختص بالمدعي عليها الاولى فقد اعترفت بحصول الدع وقبض الثمن من المدعي وهو المبلغ المرفوع شأنه الدعوى ولا شك انها مبرمة مرد ما استوات عليه من المدعي طالما ان العقد الصادر منها له قد حكم نهائياً ونادت الملكية للمدعي عليها الثانية .

وحيث انه فيما يختص بالمدعي عليها الثانية فان المدعي يطالب الحكم عليها مع المدعي عليها الاولى بالنقصان لانها استفادت من الثمن اذ يمت به الارض حيث صرف على جهازها فهي ملزمة مرد ما استفادت به والا تكون قد اعتنت على حساب

الحسني كانت تصرفه باطلا لان فيه مخالفة صريحة لقانون لا يمكن اعتداده ممثلاً للقاصر في هذه الحالة مادام ان القانون في المادة ٣ السابقة لذكر بحرم عليه مثل هذا التصرف غير اذ ان المجلس الحسني وقد حكم بتعيينه راعاه عقد البيع صادر من المدعي عليها الا ان المدعي ساء على انه باطل قانوناً لانه لم يحصل طاعة لما تقتضيه به المادة ١٣ الاتفاقية المذكور

وحيث انه لا يمكن ان يقال ان العقد لم يكن باطلاً بطلاناً أصلياً لان له كان قابلاً للطلال فقط بمعنى ان المجلس الحسني كان له ان يحيزه بوضع العقد صحيحاً ويترتب عليه كل ما يترتب على العقود الصحيحة من نتائج القانونية وان اوصية في هذه الحالة تكون ممثلة للقاصر في العقد تمثيلاً صحيحاً وعلى ذلك تعتبر الوصية ممثلة للقاصر ايضاً في حالة العاء العقد لان ذلك لا يعبر من طسعة العقد فلا يجوز ان تكون القاصر ممثلة في حالة احرة من المجلس الحسني لعقد ولا تكون ممثلة في حالة عدم الاجازة والعاء العقد لان الرد على ذلك سيط فان عقد الوصية في حالة عدم حصوله على اذن المجلس الحسني يكون كعقد الفضي الذي يسع منه غيره فانه لا يكون باطلاً بطلاناً أصلياً اذ ان المالك له ان يحيزه فيصيح عقداً صحيحاً ويكون الفضي ممثلاً للمالك ومسح ذلك فاذا رفض المالك اجازته فلا يمكن ان يقال ان الفضي كان يمثل المالك ولا يترتب على رفض المالك لعقد أي مسئولية قانونية عليه لانه لم يكن طرفاً فيه ولم يرد اجازته

وحيث انه متى ثبت ذلك ثبت ان المالك ساء على المدعي عليه لان العقد ولا طرفاً فيه فلا مسئولية عليها بمقتضى هذا العقد

بقي ان تبحث في العقد الثانية وهي مشو، بنها نص منصوص القانون والاحل الوصول الى هذا العرض يجب الرجوع صمما الى نصوص القانون وجد ان قاعدة منصوص عليها في المادة ٤٤ امدني ما يأتي:

الحسني كانت تصرفه باطلا لان فيه مخالفة صريحة للقانون لا يمكن اعتداده ممثلاً للقاصر في هذه الحالة ما دام ان القانون في المادة ١٣ السابقة لذكر محرم عليه مثل هذا التصرف بغير اذن المجلس الحسني وقد حكمتم بتدعيم عقد البيع صادر من المدعي عليها الا ان المدعي ساء على انه راض قاضاً لانه لم يحصل طلقاً لما انقضى به المادة ١٣ السابقة الذكر

وحيت انه لا يمكن ان يقال ان العقد يمكن باطلاً لا صلاحاً لانه كان قابلاً للبطلان فقط بمعنى ان المجلس الحسني كان له ان يحيزه ويصح العقد صحيحاً ويترتب عليه كل ما يترتب على العقود الصحيحة من نتائج الفأولية وان الوصية في هذه الحالة تكون مثلية للقاصر - والعقد مثلياً صحيحاً - وعلى ذلك تعتبر الوصية مثلية للقاصر ايضاً في حالة إلغاء العقد لان ذلك لا يغير من طبيعة العقد فلا يجوز ان تكون القاصر مثلية في حالة ازالة المدعي الحسني بمقدور ولا تكون مثلية في حالة عدم الاجرة وإلغاء العقد - لان الرد على ذلك بسيط فان عقد الوصي في حالة عدم حصوله على اذن المجلس الحسني يكون كمقدور الوصي المدعي بغير عيب فانه لا يكون باطلاً بطلاناً أصلياً اذ ان المالك له ان يحيزه ويصح عقداً صحيحاً ويكون الفضيولي مثلاً للمالك ومسح ذلك فاد رضى المالك احارته فلا يمكن ان يقال ان الوصي كان يمثل المالك ولا يترتب على رضى المالك بمقدور أي مسؤولية ، وفيه عليه لانه لم يكن طرفاً فيه ولم يرد اجازته

وحيث انه متى ثبت ذلك ثبت ان المدعي صحيحاً اليه - لكن مثلاً - العقد ولا صرفاً فيه فلا مسؤولية سبباً لنفس هذا العقد

بقي ان نبحث في القطة الثانية وهي - متى يتم منصوص القانون ولاجل الوصول الى هذا العرس يجب الرجوع ضمناً الى نصوص القانون وجد ان قاعدة منصوص عليها في المادة ٤٤٤ مدني ما يأتي:

من معن "باقتصد" شيئاً ترتب عليه منفعة الشخص حر فيستحق على هذا الشخص
 مقدار المنافع بما في حرمها والخسارات التي حرمها شرعاً ان لا تجاوز تلك المضاريف
 والخسارات فيمنع ما آتت الى ذلك الشخص من المنفعة «وهذه القاعدة هي المخصوص
 عليها في المادة ١٣٦١ مدني مصري وظاهر من كلفه «باقتصد» من المادة ١٢٢
 مدني أهلي انه يجب ان يكون العمل الذي تمت قصده وقت عمله منفعة
 الشخص المراد الرجوع عليه فإذا نكس مصلحة الشخص المراد الرجوع عليه
 محل تقاير وقت العمل فلا رجوع عليه في الاستعداد بها بحيث كانت ذات ما
 قصده التارخ المصري لانه وضعه كلفه «باقتصد» التي لا توجد في المادة ١٣٧١ مصري
 المقابلة للمادة ١٢٤ والمدقولة عنها نص المادة «المواد التي تليها فقد مخالفة القانُون
 المصري وقصر حق المطالبة على حصة واحدة» هي عندما يقصد بالعمل منفعة الشخص
 المراد الرجوع عليه وفي الأحوال الأخرى لا يرجع تأييداً لاسان من عمل
 غيره وذلك بعكس ما حدث في المادة ١٣٦١ التي تشترط الا شرطاً واحداً وهو ان
 يقوّم الاسان شخص رعة بعين تعودده «المدعى» آخر بمعنى انه وقيام اسان بعمل
 شيء ولم يكن بقصد منفعة شخص حر ولكنه انجح في اوقع فائدة هذا الشخص
 فلصاحب العمل ان يعود على من استعد بقدر الفائدة التي عدت عليه وتلك الطريقة
 مسلم بها في القانون المصري ومعقولة وسهولة كانت هذه الطريقة مجهولة للقانون
 المصري لانه ليس سلبها ولا خلوها المصلحة بل حق ان صحتها
 وحيث انه في هذه القضية لم يقدّر المدعى على ان البيع قد حصل اقتصد فائدة
 المدعى عليها الثانية بل قدّمت بالعكس ان التصرف كان لتغير مصلحتها بدليل عدمه
 احازة المجلس الحسبي اعقد البيع «المدعى» لانه نهياً وعلى فرض انها استعادت من
 وراء ذلك فهي غير مسؤولة طبقاً لمسألة المدعى

وحيث انه لو ذهب المدعى الى ذلك فالحال في طريقة الدفعة المذكورة نظرياً

القاعدة العدل والامانة والحرث عدالة مدة التبرع نوهر ركنين مهمين
الاول ان يطالب به يمكن سلم على سبل الخطة - الثاني وجود رابطة
قانونية مباشرة بين الشخص الذي وسع سبله او بين احدتهما واموال الاخير .
ولا يكفي انهم هذا ان ان يثبت ان المدعي عليه استفساد من عمل المدعي
بطريقة غير مباشرة وانما يجب ان يكون - هذه طريقة مباشرة تدل على ان تروء
المدعي عليه قد استفادت مباشرة من عمل المدعي

وحيث انه مانسة للركن الاول فلا محل لسحب فيه لانه لم يقم احد ان المطالب
به سلم على سبل الخطة - اما ركن الثاني فيعود الي ما سبق بيانه اولاً من
عدم وجود - رابطة قانونية مباشرة بين المدعي والمدعي عليها الثانية اذا لم تكن
مثلة في العقد ماي طريقة قانونية وعليه فلا يكون تبسيطاً قانوني وعلى ذلك
فلا مسؤولية على المدعي عليها الثانية سقاً هذه القاعدة ايضاً

وحيث انه فضلاً عن كل ما تقدم منه قد ثبت من قوائم المجلس الحسبي الذي
قضى بزل المدعي عليه الاول من انه صيان للمدعي عليها الثانية مبلغاً قدره عشرين
جنيهاً في ذمة المدعي عليها الاولى وقد كان ذلك بعد حصول البيع منها للمدعي
اعلى : رضائها حيث المدعي عليها الثانية وان مبلغ العشرين جنيهاً كانت تكفي
لجهازها وهي ادن لم تستفد بشيء من ائتمن المطالب به وكل ما للمدعي من الحق
كائن قبل المدعي عليها الاولى

وحيث انه في هذه الحالة توجب اعلمكم ان لا محل لاحالة الدعوى الى التحقيق
وحيث انه من كل ما تقدم نكون المدعي عليها الاول اذ لم يرد مبلغ الثمن
للمدعي مع المضارب . لا تعاب ولا يكون هناك محل لاجمعه على المدعي عليها الثانية
بشيء ما ويتعين اخراجها من الدعوى الا مضارب . وراض طالب الحبس لان العين
مملوكة للمدعي عليها الثانية فلا محل حبسها تحت يد المدعي .

القوانين المستحدثة

في فلسطين

قانون الدفاع

عن السجناء الفقراء

لشنة ١٩٢٦

نظام وضعه قاضي القضاة بواقة المدوب السامي بمقتضى المادة ٥

١ تحوط كل محكمة مركزية لائحة باسم المحامين الذين لهم مكاتب ضمن دائرة

صلاحيتها ويقبض المرافعة عن السجناء الفقراء

٢ اذا ظهر قاص احاط شخصاً للمحاكمة امام محكمة الجنايات

(أ) ان هناك حقائق وفعية او بينات او غير ذلك من النقاط القانونية التي

يصعب عليه تقريرها ومن الضروري ان تفصل فيها المحكمة

(ب) وان ليس لدى السجين من الوسائل ما يمكنه من تعيين محام للدفاع عنه

وه يرسل الى قاضي القضاة مذكرة كتابية مبينة فيها رأيه وموصية بتعيين محام

للدفاع عن السجين والاسباب التي يفر عليها رأيه

٣ يجوز لشخص الدي احيل للمحاكمة امام محكمة الجنايات ان يرفع الى قاضي

القضاة بالارسم استدعاء يطالب فيه بتعيين محام للدفاع عنه وبين وجوه دفاعه وان

يرفق به شهادة موقعة او محتومة من مختار قريته او رئيس المجلس البلدي او المجلس

المحلي اندية يقطن ضمن صلاحية تشهده ليس لديه من الوسائل ما يمكنه من تعيين محام للدفاع عنه

٤ - يجوز للقاضي القضاة عند استلام الاستدعاء ان يمرر بسيرة رئيس المحكمة المركزية في اللواء الذي ستعقد محكمة احدى جلساتها في ١٠ من ايام اربعة ايام قبل انعقاد الجلسة في المادة ٣ من القانون ومن ثم يعين الرئيس المذكور محاماً للدفاع عن ذلك السجين يختاره من المحامين المسجلين في اذنة الاولى من سنة ١٩١٠ م. ويبلغ السجين هذا التعيين باثلاث كتاب يوقع فيه رئيس المحكمة المركزية المذكورة .

٥ - يرخص للمحامي المعين للدفاع عن اي سجين الاصلاح على الشهادات المتخذة في الدعوى بالامر الذي استعملها القاضي وذلك عند تقديمه الى رئيس المحكمة المركزية في اللواء الذي ستعقد محكمة احيات جلستها فيه

٦ - اذا حكم على سجين كدانة عقوبة الاعدام يجوز له ان يحضر محكمة احيات ارائي من الواجب ان يرفع عنه عن السجين عند صدور في استئناف محكمة الاستئناف ان يعين له هذه العايدة نفس المحامي الذي رافع عنه ام محكمة احيات او اي محام آخر كما يري مناسباً كي يرفع عنه هذا السعر في استئناف ام محكمة الاستئناف

٧ - يدفع ائود الدفاع للذين - من - دية شهادة عن سجين فقير نفس الرسوم التي تدفع لشهود الحق العام

٨ - يجوز ان يخص للمحامي اجرة لا تتجاوز اربعمائة جنيهات مع نفقات السفر الضرورية بشرط ان يجوز لرئيس المحكمة عند انتهاء محاكمة ائداري بمسألة ان يشهد بان الدعوى بوجه الاستئناف استمرت وقت صدور وكالات صعبة وبناء على ذلك يجوز زيادة اجرة المحامي على ان لا تتجاوز في حدة من حالات خمسة جنيهات

٩ - لا يجوز للمحامي المعين للدفاع عن سجين فقير يقتصر هذا القانون ان يتلقى من ذلك السجين ماو من أي شخص اخر بالسياسة عنه اية اجرة او مكافأة اخرى سواء

(٧) طلب لتنفيذ حكم المحكمين بمقتضى المادة ١٤ من قانون التحكيم - يستوفي نصف الرسم المذكور في الفقرة السابقة ، فإذا استرض المدعي عليه على تنفيذ الحكم لا يسمع اعتراضه الا اذا دفع نصف الرسم الآخر .

ولا تستوفي هذه الرسوم اذا كانت الدعوي قد احيلت الى التحكيم في اثناء المرافعة عملاً بأحكام المادة ٦٠ من قانون اصول المحاكمات الحقوقية

٢- يستوفي رسم ثابت قدره ٤٠ عرشاً صاعاً عن كل نسخة من حكم او امر بشرط انه اذا كانت قيمة الشيء المدعي به لا يتجاوز ٢٥ جنياً فستوفي رسم نسبي قدره واحد ونصف في المائة بدلاً من رسم الاربعين عرشاً الثابت

٣- يرفق الطلب الذي يقدم الى محكمة الاستئناف لاصدار اذن بالاستئناف بمقتضى الفقرة ٢ من المادة ٥ بتأمين قدره مئتيه مصري واحد . ولا يرده هذا التأمين اذا لم تأذن المحكمة بالاستئناف فان اذنت بالاستئناف فيجسم من التأمين رسوم الاستئناف ويرد ما بقي منه الى المئاتف . وتكون رسوم الاستئناف نفس الرسوم التي تستوفي في الدرجة الاولى

٤- تدفع رسوم التسجيل ، رسوم التليغ ورسوم اخذ نسخ عن المستندات (عدا عن نسخ الاحكام والاوامر) بمقتضى نصوص اصول المحاكمات المعمول بها اذ ذلك المتعلقة بالدعوى الحقوقية في المحاكم المركزية ، بشرط ان لا تستوفي رسوم تسجيل او رسوم تبليغ اذا كانت قيمة الشيء المدعي به لا تزيد على ١٠٠ جنية مصري

توماس هيكرت

قاضي القضاة

اوافق عليها

ج . ص . ١٠٠٠

القائم بادارة الحكومة

٢٤ ايلول سنة ١٩٢٦

فهرس الحقوق

الجزء الثامن من السنة الثالثة

الموضوعات الحقوقية

صحيفة

٧١٧ مقايضة من المادة ٤٠ من قانون العتفي وقانون الاحداث

الذي اصدرته حكومة فلسطين

٧٢٤ مباحث قضائية

٧٣٥ معاهدة لوزان : لثمة

٧٥١ تنظيم المحاكم في تركيا

١٥٤ النساء في الاسلام : للاستاذ عارف بك النكدي

في المحاكم

٧٦١ غلام يقتل من اجل ١٥ شللاً

٧٦٦ الجرائم الشرطة

٧٦٩ انتقام ايطالي

موضوعات شتى

٧٧٢ اللغة العربية في دواوين الحكومة

٧٧٧ ضريبة على تهريب الروم

القد والتقرير

٧٨٩ مجلة العرفان

باب القرارات

٧٨٠ قرارات من محكمة التمييز في الاستانة

٧٩٠ القرارات الصادرة من محكمة الاستانة في القدس

٧٩٥ القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاتحاد السوري

٧٩٩ القرارات الصادرة من محكمة التمييز في لبنان الكبير

٨٠٣ القرارات الصادرة من المحاكم المصرية

٨١٠ القوانين المستحدثة في فلسطين

كتاب حكمة سليمان وعشر كتاب وفردست مع هذه لطبعة
وقد طبعه على ورق مقبل في دار طباعة من الميوس والساني حاحة الى
بيان افتقار كل واحد من هذه الكتاب من ذلك معلوم المديهة وقد جعلنا من النسخة
عشرة قروش صانع مصرية . يطل من درة مجلة حقوق في يدنا ومن مكتبة
فلسطين العلمية في القدس وفي ١٩١٥ .

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العمومية ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

يافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنية مصري او ما يعادله من الفروش السورية

وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلاميذة المدارس وكتب المحكم ومأموري التحقيق

من افراد البرليس (بدرجة شاوليش فـ دون) ويدفع الاشتراك سلفاً

وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال الدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العامة اما حوالة على احد المصارف

واما ضمن تحرير موطن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية

او الانكليزية او رويات)

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة

الجزء الثاني

من شرح المجلة لعلی حیدر

تعريب

صاحب مجلة الحقوق

سيصدر قريباً

بادروا الى طلبه

من ادارة مجلة الحقوق

في يافا

تبعه ٥٠ قرشاً

مَطْبَعَةُ الْحَقُوقِ

جاذزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات والخرائط
والاشعار التجارية على اختلاف انواعها ونظم كل ما يطبع منها طباعة واثقان
وفوق ذلك فانها حصصت شعبة للتجليد راسم حفرت نحو من مائتين يقومون
بتجليد ما يبرء من كتب ودفاتر على احدث صراخ . ومن يعاملهم يلاقى ما يسره
من حسن المعاملة والاثقان العمن المبالغة في الاسعار .
وترسل الطلبات الى ادارة مجلة الحقوق في عمارة كندبوف في ما قرب اليك
العثماني صندوق البريد ٦٦ رقم التلفون ٢٨٢

اعلان

فائدة الاعلانات في مجلة الحقوق

اذا كنت تاجراً او مهندساً او طبيباً او مقاولاً او سمساراً او كنت مشغولاً في اي عمل من الاعمال ومهنة من المهن واردت ترويج اشغالك ورغبت في ان يكون الاقبال عليك عظيماً من الجمهور فما عليك الا ان تعلن عن اشغالك او تجارتك في مجلة الحقوق التي تصدر في بافا .

ان مجلة الحقوق منتشرة في جميع الافطار العربية ومشتراكوها يعدون بالالوف خصوصاً ان اكثرهم من اهل الغنى والثروة ممن يهتمك عرض بضاعتك عليهم انا ننصح اليك بان تجرب فائدة الاعلان في مجلة الحقوق ولو مرة واحدة فتشاهد ما لم يكن في حساباتك من الرواج والاقبال .

مطبعة الحقوق

جاهزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات والجرائد والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها بنظافة واتقان وفوق ذلك فانها خصصت شعبة للتجليد واستحضرت مجلدين ماهرين يقومون بتجليد ما يلزم من كتب ودفاتر على احدث طراز . ومن يعاملها يلاقى ما يسره من حسن المعاملة والافان العمل والمهاودة في الاسعار .

وترسل الطلبات الى ادارة مجلة الحقوق في عمارة كندبنوف في بافا قرب البنك

عثماني صندوق البريد ٦٦ رقم التلفون ٢٨٢

المخابرات الادارية والتحريرية

— باسم —

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنيه مصري او ما يعادله من الغروش السورية
 وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق
 من افراد البرليس (بدرجة شاووش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً
 وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال الدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حوالة على احد المصارف
 اما ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية
 او الانكليزية او رويات)

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبه مصري او ما يعادله من الفروش السورية

وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق

من افراد البرليس (بدرجة شاووش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً

وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف

اما ضمن تحرير موئن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية

او الانكليزية اوروپيات)

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة

بعض وكلاء المجلة

في دمشق : داود صدي افندي المارديني صاحب مكتبة الاعتماد

في دمشق : جورجى افندي سنداس صاحب المكتبة السورية

في اللاذقية : الاستاذ حنا افندي مدني بمدرسة الامير كانت

في حمص : عبد السلام افندي السباعي بمحصى صندوق البر بد ٤٩

في دوما : مخايل افندي خير

في عين فيت وما جاورها : محمد افندي الحسين

في بطرام الكورة لبنان : نقولا افندي الخورى مخايل مالك

في زحلة : يوسف افندي سابا

في قضاء البترون وما جاورها : الاستاذ رشيد افندي الطرابلسي

في البصرة وما جاورها من البلاد العراقية : حسين حسن افندي عبد الصمد

في بغداد : محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات العربية

الوكيل العام المتجول : صالح افندي الحسيني